

## الفصل الثالث عشر

### الحكومة الديمقراطية في أمريكا

لا تغيب عنى الصعوبات التى تكتنف هذه الناحية من الموضوع الذى أنا بصددده ؛ ومع أن كل عبارة أذكرها هنا قد تصطدم فى بضع نقاط بمشاعر الأحزاب المختلفة التى اقتسمت فرنسا ، فإنى لن أخرج ، مع ذلك عن ذكر رأى كاملاً غير منقوص .

إن الناس فى أوروبا لفى حيرة من أمر الطريقة التى ينبغى أن يعبروا بها عن آرائهم فى السمة الحقيقية التى تتميز بها الديمقراطية الصحيحة ، وفى نزاعاتها الدائمة ، ذلك لأن فى أوروبا مبدئين متعارضين . ولسنا ندري ما ينبغى أن يعزى إلى هذين المبدئين أو إلى تلك الأهواء التى يستثيرها هذا النزاع فى نفوس الناس . أما فى أمريكا فالحال ليست على هذا المنوال . ففيها يحكم الشعب دون أن يعترض سبيله عائق ما ، وليس أمامه أخطار جسام تهدده فيخشأها ، ولا لحقت به أضرار فيئأر لها . فالديمقراطية الأمريكية حرة فى أن تسير حيث توجهها ميولها . فاتجاهها الطبيعى ونشاطها مطلقان لا يحدهما حد ، ففيها يستطيع المرء إذن أن يبدى رأيه فيما للديمقراطية من سمات حقيقية ؛ وليس يهم هذا البحث شعباً ما أهمية حقيقية ، بقدر ما يهم الشعب الفرنسى ويفيده ؛ هذا الشعب الذى يسوقه دائماً وبشكل أعمى حافز ، لا يقاوم . فقد يدفعه نحو حالة قد تكون استبدادية أو جمهورية ، ولكنها على أية الحالين ، ستكون ديمقراطية ، ما فى ذلك شك .

### الانتخاب العام

سبق أن أشرت إلى أن ولايات الاتحاد الأمريكى كلها ، أخذت بمبدأ الانتخاب العام ، ومن ثم رأينا هذا المبدأ قائماً معمولاً به فى مجتمعات تشغل درجات شتى فى السلم الاجتماعى . وقد سنحت لى فرص عدة أن أشاهد تأثيره فى مواضع مختلفة ، وبين أجناس من الناس يكاد كل منها أن يكون غريباً على الآخر ، من حيث اللغة والدين ، وطرق المعيشة . فرأيت فى لويزيانا وفى نيويورك ، وجورجيا كما رأيت فى كندا . وقد أشرت كذلك إلى أن مبدأ الانتخاب العام أبعد من أن يحدث فى أمريكا جميع النتائج السيئة أو الحسنة التى تنتظر منه فى أوروبا ، وإلى أن نتائجه فيها تختلف كل الاختلاف عما يظنه الناس عادة .

## اختيار الشعب ، وما تؤثره اتجاهات الديمقراطية الأمريكية بفطرتها من هذا الاختيار

يندر أن يوضع أقدر الرجال على رؤوس الشئون العامة - سبب هذه الظاهرة - ليس حدد الطبقات الدنيا للطبقات العليا في فرنسا شعوراً فرنسياً ، ولكنه شعور ديمقراطي محض - السبب في أن أنه الناس وأبرزهم في أمريكا كثيراً ما يتعدون عن الشئون العامة من تلقاء أنفسهم .

يميل كثير من الناس في أوروبا إلى الاعتقاد بأن من فوائد الانتخاب العام الكبرى أن يعهد بإدارة شئون البلاد إلى من هم جديرون بثقة الجمهور ، ولكنهم لا يجهرون بهذا الاعتقاد أو هم يجهرون به دون أن يؤمنوا به . فهم يسلّمون بأن الشعب لا يستطيع أن يحكم نفسه ، ولكنهم يؤكدون أن الناس يرغبون دائماً في إسعاد دولتهم ، ويعرفون بفطرتهم كيف يميزون أولئك الذين تحفزهم نيات طيبة ، والذين هم أولى الناس بتولى السلطة العليا . وإني لأعترف هنا بأن ملاحظات في أمريكا لا تتفق بحال مع هذه الآراء . فلما وصلت إلى الولايات المتحدة دهشت أن أجد بين المواطنين عدداً كبيراً من ذوي العقول الراجحة والمواهب الممتازة ، وقليلاً جداً منهم بين رؤساء الحكومة . ولا يخفى أنه من الحقائق الثابتة أن أقدر الرجال في الولايات المتحدة في الوقت الحاضر يندر أن يوضعوا على رأس إدارة الشئون العامة . ويجب أن نعترف بأن هذه النتيجة جاءت بنسبة تجاوز الديمقراطية فيها كل حدودها السابقة . والظاهر أن جنس الساسة الأمريكيين قد هبط هبوطاً محسوساً في الخمسين سنة الأخيرة .

ولهذه الظاهرة أسباب عدة . فمن المستحيل الارتفاع بدكاء الشعب عن مستوى معين ، مهما بذلنا في سبيل ذلك من جهود جبارة ، ومهما كانت إمكانات اكتساب المعلومات ، ومهما انتشرت طرق التدريس السليمة ورخصت نفقات الدراسة . فالعقل البشري لا يمكن أن يدرّب ويرقى دون تخصيص وقت طويل يتفق في تحقيق هذه الأغراض .

إن السهولة - كبيرة كانت أو صغيرة - التي يستطيع بها الناس أن يعيشوا دون أن يشتغلوا بعمل ما ، تعد علامة طيبة على مدى التقدم الفكري . وهو مدى قد يكون بعيداً في بعض البلاد ، وقریباً في أخرى . ولكن لا بد من وجوده في مكان ما ، مادام الشعب مضطراً للعمل على كسب رزقه ، أى مادام هو الشعب . فمن الصعب إذن أن تنصور دولة جميع مواطنيها مستترون كل الاستارة ، كما أنه من الصعب أن تنصور دولة كل مواطنيها أغنياء . فهاتان الصورتان متلازمتان . هذا ، وإني لأسلم كل التسليم بأن المواطنين في جملتهم يرغبون مخلصين في أن تسعد بلادهم وتنبأ ، بل أسلم بأكثر من ذلك ، بأن الطبقات الوضيعة تخلط اعتبارات شخصية بوطنيها أقل مما تخلطها بها الطبقات العليا ،

ولكنها مع ذلك يشق عليها أن تستبين خير الوسائل التي تؤدي إلى ذلك الغرض الذي تتمناه مخلصاً كل الإخلاص . فلا بد من ملاحظات طوال مضنية ، ومن معرفة واسعة لتكوين فكرة صحيحة عادلة عن خلق شخص واحد . وكثيراً ما يخفق الرجال الموهوبون في ذلك ويضلون السبيل إليها . فهل من المستطاع إذن أن يتصور أحد أن ينجح الجمهور في ذلك ؟ فليس لدى الشعب الوقت ، ولا الوسائل لاستقصاء مثل هذا الأمر . فتراهم يصلون إلى نتائج في تسرع وعجلة ، وعلى أساس بحث سطحي لأبرز معالم المسألة . فكثيراً ما استطاع دجالون من كل نوع أن يرضوا الشعب ، على حين يفشل أخلص أصدقائه في الظفر بثقته بهم .

ومع ذلك فالديمقراطية لا يعوزها دائماً سداد الحكم هذا فحسب ، وهو السداد الذي لا غنى عنه في اختيار الرجال الجديرين بالثقة بهم حق الجدارة ، بل كثيراً ما لا يكون لديها حتى الرغبة في البحث عنهم . ولا سبيل إلى تكرار أن المؤسسات الديمقراطية تتجه بقوة إلى استشارة الحسد في قلوب الناس ، لأنها تقدم لكل فرد الوسائل التي تمكن له من النهوض بنفسه حتى يكون في مستوى واحد مع غيره ، بل بسبب أن هذه الوسائل تحيب دائماً آمال من يستعملونها . فالمؤسسات الديمقراطية توقظ في النفوس شهوة إلى المساواة ، وتعمل على تغذيتها فيها ، ولكن هذه المؤسسات لا تستطيع أبداً أن ترضى فيهم هذه الحميا نفسها . فهذه المساواة الكاملة تظل تغفل من قبضة الشعب في اللحظة التي يتوهم أفرادها أنهم قد قبضوا عليها ، و« تطير منهم إلى الأبد » كما يقول بسكال . فترى الشعب مستثاراً في سعيه وراء ميزة معينة تزداد قيمتها في نظره لأنها ليست بعيدة عن متناوله البعد الذي يجعلها مجهولة له ، ولا هي قريبة منه القرب الذي يسر له الاستمتاع بها . فالطبقات الدنيا يداعبها الأمل في النجاح ، ويضايقها عدم الوثوق من بلوغه . فلا غرو إن كانوا ينتقلون من التحمس في السعي والمطاردة إلى الإعياء الناشئ عن عدم التوفيق ، ثم إلى مرارة الفشل والحيرة . فكل ما يعلو عن طاقتهم يبدو لهم عقبة في سبيل تحقيق أمنهم . ولا يوجد تفوق ما ، مهما كان مشروعاً لا يعد في نظرهم مصدر مضايقة لهم وإعنات .

يظن كثير من الناس في فرنسا أن تلك النزعة الخفية التي تدفع الطبقات الدنيا إلى إقصاء رؤسائهم إلى أبعد مدى مستطاع عن إدارة الشؤون العامة ، أمر خاص بفرنسا وحدها . فهذا يجافي الصواب . فليست النزعة التي أشير إليها بنزعة فرنسية ، وإنما هي نزعة ديمقراطية . وقد تكون ثمً ظروف سياسية تستثيرها وتشحذها ، ولكن أصلها يرجع إلى سبب أكبر من هذا .

لا يكره الشعب في الولايات المتحدة طبقات المجتمع العليا ، ولكنه لا يميل إليهم ؛ ويحرص كل الحرص على استبعادهم عن ممارسة السلطان . فالأمريكيون لا يبخشون ذوى المواهب العالية ولكنهم قلما يحبونهم . وعلى الجملة فكل من يرتفع بغير معونة الشعب ينذر أن يفوز بالخطوة لديه .

إن كانت النزعات الطبيعية للديمقراطية، هي التي تجعل الشعوب تتخرج من أن تختار حكماها من بين المواطنين الناهين، فثم نزعة أخرى لاتقل عنها قوة تجعل هؤلاء الناهين يتعدون عن ميدان السياسة الذى يصعب عليهم كل الصعوبة أن يحتفظوا فيه بشخصياتهم وباستقلالهم، أو أن يتقدموا فيه من غير أن يتذللوا لغيرهم وأن يتملقوهم. وقد عبر المستشار كنت (Kent) عن هذا الرأى بصراحة فقال وهو يمتدح ذلك الجزء من الدستور الذى خول للهيئة التنفيذية أن تعين القضاء .. من المحتمل أن يكون أصلح الناس للقيام بأعباء هذه الوظيفة السامية هم أولئك الذين عرفوا بشئ من التحفظ فى سلوكهم، وبالصرامة فى الاستمساك بمبادئهم أكثر مما ينبغى. وهذا لايجعل أغلبية الناس تتخبرهم فى البلاد التى تجرى على مبدأ الانتخاب العام،. هذه كانت الآراء التى تشر فى أمريكا سنة ١٨٣٠ دون أن تلقى أية معارضة.

هذا وقد ثبت لدى ثبوتاً كافياً أن الانتخاب العام لايمكن أن يكون ضماناً لحكمة الاختيار الشعبى وسداد رأيه؛ وأياً كانت فوائده فهذه ليست بإحداها.

### الأسباب التى قد تصلح بعض الشئ من نزعات الديمقراطية هذه

النتائج العكسية التى تحدثها الأخطار الجسيمة فى الأمم وفى الأفراد - لم قام كثيرون من الأشخاص الممتازين على رأس الشئون العامة فى أمريكا من خمسين سنة مضت - تأثير أهل العلم والأخلاق الفاضلة الرصينة فى اختيار الشعب ممثليه - مثال ذلك من نيويورك - ولايات الجنوب الغربى - كيفية تأثير بعض القوانين فى اختيار الشعب لممثليه - إجراء الانتخاب على مرحلتين - أثر هذا النظام فى تأليف مجلس الشيوخ.

كثيراً ما يوفق الشعب إلى اختيار أقدر مواطنيه وأكفأهم لإنقاذ الدولة عندما تكون الأخطار الجسام قد أهدقت بها. ولا يخفى أن الإنسان يندر أن يحتفظ بمستوى اتزانه المعهود فيه، عندما يجد نفسه فى ظروف متأزمة باللغة الحرج. فهو إما يرتفع عن مستواه هذا أو يهبط دونه. وهذا، يصدق على الأمم كما يصدق على الأفراد. فأحياناً تفت الأخطار الشديدة فى همة الشعب وتشلها بدلاً من أن تشجها. فهى تستثير نفوسهم، وتحرك انفعالاتهم دون أن توجهها. وبدلاً من أن تجعل تفكيرهم جلياً واضحاً تعكره، وتشيع فيه الاضطراب. لقد ظل اليهود يقاتلون بعضهم بعضاً والدخان يتصاعد من أنقاض هيكلهم المحترق<sup>(١)</sup>. ولكن المؤلف مع ذلك أن الأمم والأفراد إذا ما دهمتهم الأخطار تجلت فيهم فضائل خارقة للعادة تنشأ من اقتراب الخطر الشديد منهم، وعندئذ تبرز

(١) وقبل إنه بينا كان محمد الثانى سلطان العثمانيين يحاصر القسطنطينية فى سنة ١٤٥٣ كان البيزنطيون يتجادلون داخلها جدالاً حاداً فيما إن كان الملائكة ذكوراً أو إناثاً.

شخصيات عظام ، كما تبرز ألباني التي يخفيها ظلام الليل سامقة مضيئة ، إذا ما حدثت حرائق فألقت عليها وهجها . ففي مثل هذه الأوقات العصيبة الخطرة لا يتردد ذوو العبقريّة في أن يتقدموا الصفوف . فعندما يستولى الذعر على مشاعر الشعب من جراء ما يدهمهم من أخطار تهدد حياتهم يتناسى الناس الحسد ، ولا يعودون ينفسون على هؤلاء العباقرة عبقريتهم . فليس من النادر إذن أن يخرج من صناديق الاقتراع رجال أفذاذ مشهورون .

أشرت من قبل إلى أن الساسة الأمريكيين في العصر الحاضر دون أولئك الذين ترعّموا إدارة الشؤون العامة في الخمسين سنة الماضية بكثير . ويرجع ذلك إلى قوانين البلاد ، كما يرجع إلى ظروفها الخاصة . فبينما كانت أمريكا مشغولة بالنضال في سبيل قضية استقلالها العظمى ، وبالعامل على أن تنضى عن كواهلها النير الذي ألقته عليها أمة أخرى ؛ وبينما هي على وشك تبشير العالم بمولد أمة جديدة - بينا هي كذلك إذا بهمة أهلها تسمو إلى المستوى الذي تتطلبه أغراضها النبيلة . ففي غمرة النشوة الكبرى هب الرجال الممتازون من تلقاء أنفسهم . ومن غير أن ينتظروا دعوة أمتهم لهم ، فالتف حولهم الشعب وسلمهم مقاليد أموره رجاء أن يساندوه في محنته . ولكن أمثال هذه الأحداث قليلة ، والأحكام يجب أن تبنى على مجرى الأحداث العادية ، لا على النادر منها .

فإن كانت الأحداث العابرة قد تكبح أهواء الديمقراطية في بعض الأحيان ، فإن عقلية الجماعة وعاداتها الأخلاقية لتؤثر في تلك الأهواء أثراً أقوى وأدوم - وهذا ما يشاهد في الولايات المتحدة .

ففي نيوجلند ، حيث نشأ التعليم ونشأت الحرية في كنف الدين والأخلاق ، وحيث المجتمع مستقر قد أنضجته السنون ، مما أدى به إلى تكوين مبادئ وعادات راسخة - اعتاد الناس أن يحترموا الرجال ذوي العقول الكبيرة والأخلاق العالية ويدعّونهم في غير تشكك في نياتهم ومقصدهم ، وإن كانوا لا يقيمون وزناً لجميع الميزات التي تضيفها الثروة والنسب على بعضهم . فلا غرو إن أحسنت الديمقراطية في نيوجلند اختيار الرجال أكثر مما تحسنه في أى بلاد أخرى .

وكلما انحدرنا صوب الجنوب نحو تلك الولايات التي فيها المجتمعات أحدث نشأة وأقل قوة ، وحيث التعليم أقل انتشاراً ، ومبادئ الأخلاق والدين والحرية أقل انسجاماً مما في غيرها - وجدنا ذوي المواهب وأولى الفضل ، قلة بين أولئك الذين ييدهم الحل والربط في البلاد .

وأخيراً إن وصلنا إلى ولايات الجنوب الغربي الجديدة<sup>(١)</sup> التي لم تتكون دساتير

---

(١) يشير توكفيل هنا إشارة بعيدة إلى الفرق بين الشمال والجنوب وإلى أثر الاستكثار من الاعتماد على الرقيق ، ولكنا سيتحدث إلينا طويلاً عن ذلك فيما بعد .

مجتمعاتها إلا بالأمس القريب ، ولم تظهر فيها بعد سوى أمشاج من جماعات المغامرين والمضاربين ، استولت علينا الدهشة ممن نيطت بهم السلطة العامة ، ولم يسعنا إلا أن نتساءل عن تلك القوة ، المستقلة عن التشريع . وعمن يوجهونه . التي يمكن أن تحمى بها الدولة ويزدهر بها المجتمع .

ثمة قوانين معينة ، وديمقراطية بطبيعتها ، تعاون مع ذلك ، إلى حد ما ، على تصحيح اتجاهات الديمقراطية الخطيرة هذه . فعندما يدخل المرء مجلس النواب في واشنطن ، يعجب مما يشاهده من جفاء سلوك هذا المجلس الكبير . فقلما يصادف المرء بين أعضائه رجلاً ممتازاً ، فكلهم ، أو جلهم ، خاملون لا توحى إليك أسماؤهم بشيء يذكر ، فأغلبهم من محامى الأرياف وأصحاب الحرف والمتاجر ، بل إن فيهم من هم من أدنى طبقات المجتمع . ففي بلاد انتشر فيها التعليم حتى صار عاماً ، يقال إن نواب الأمة لا يحسنون دائماً أن يكتبوا عبارة صحيحة !

وغير بعيد عن مجلس النواب يقوم مجلس الشيوخ الذى يضم مئاة الضيق نسبة كبيرة من أعلام الرجال الأمريكيين ، فيندر أن نجد بينهم واحداً لم يكن معروفاً بالنشاط وبالنجاح فيما يزاوله من أعمال . فهذا المجلس يضم كبار المحامين البارعين ، والقواد البارزين ، والقضاة العدول ، والساسة المشهورين ممن تشرف حججهم أعظم مناقشات تجرى في برلمانات أوربية .

فكيف حدث هذا التناقض العجيب ياترى ؟ ولم اجتمع أقدر المواطنين في أحد المجلسين وخلا منهم الآخر ؟ ولم عرف المجلس الأول بعنصره الجافية الغليظة ، وبدا الآخر كأنه يحتكر ذوى المواهب والفكر ؟ لقد انبت هذان المجلسان عن الشعب ، وكلاهما اختير بالانتخاب العام ، فلم يحدث أن سمع صوت من أمريكا يؤكد أن مجلس الشيوخ يعادى مصالح الشعب ؛ فما عسى أن يكون سبب هذا الفرق الكبير المذهل ؟ السبب الوحيد الذى أراه كافياً لتعليل هذا الفرق هو أن الشعب نفسه هو الذى يختار مجلس النواب مباشرة ، على حين يختار أعضاء مجلس الشيوخ هيئة هى نفسها منتخبة . فهئة المواطنين كلها تختار الهيئة التشريعية في كل ولاية ، ويحول الدستور الفدرالى ( الاتحادى ) هذه المجالس التشريعية إلى عدد معين من الهيئات الانتخابية تقوم باختيار أعضاء مجلس الشيوخ . فالشيوخ يختارون إذن بطريقة غير مباشرة من طرق تطبيق نظام الانتخاب العام ، لأن المجالس التشريعية التى تختارهم ليست هيئات أرستقراطية ، ولا هى هيئات ذات امتيازات خاصة ، حصلت على حق الانتخاب بوصفها هيئات ، ولكنها هيئات تختارها جملة المواطنين ؛ كل سنة . وبذلك يتسنى اختيار عدد كاف سنوياً من الأعضاء الجدد لتحديد التعيينات لمجلس الشيوخ . ولكن إيصال السلطة الشعبية هذا ، عن طريق مجلس من رجال مختارين يكفى لأن يحدث فيه تغييراً هاماً ، إذ أنه يهذب تفكيره ، ويحسن اختياره . فالرجال

الذين يختارون على هذا النحو يمثلون أغلبية الشعب التى تتولى حكم البلاد خير تمثيل ، ولكنهم لا يمثلون منه إلا الأفكار النبيلة الذائعة فى الجماعة ، والنزعات الكريمة التى تحفزها إلى أن تقوم بأعمالها ، أكثر مما تمثل الأهواء النافهة التى كثيراً ما تعكر صفوها ، أو الرذائل التى تشوه سمعتها .

ولابد من أن يأتى الوقت الذى تضطر فيه الجمهوريات الأمريكية إلى الاستئثار من إدخال نظام الانتخاب الذى على درجتين ؛ هذا ، ضمن نظامها الانتخابى ؛ وإلا هلكت شر هلكة وسط متاعب الديمقراطية .

أنا لا أتردد فى التسليم بأن نظام الانتخاب العجيب هذا ، هو ، فى رأى ، الوسيلة الوحيدة لجعل ممارسة السلطة السياسية فى مستوى كل طبقات الشعب . إن الذين يأملون أن يحولوا هذا النظام إلى سلاح خاص بحزب من الأحزاب ، والذين يخشون أن يستخدموه ، كلاهما ، مخطيء .

### تأثير الديمقراطية الأمريكية فى قوانين الانتخاب

إن كانت الانتخابات نادرة الحدوث ، تعرضت الدولة لأزمات عيفة - وإن كانت كثيرة متوالية أوجدت فيها تهيجاً ، أشبه بتهيج الحموم - آثر الأمريكيون الأخذ بثانى هذين الشرين - تغيير القوانين - آراء كل من هاملتن .. وماديسون .. وجفرسون فى الموضوع .

إن كانت الانتخابات لا تحدث إلا فى فترات متباعدة تعرضت الدولة لاضطراب عيف فى كل مرة يجرى فيها انتخاب ، وعندئذ تبدل الأحزاب أقصى ما تستطيعه من جهود لتفوز بغنيمة يندر أن تكون فى متناولها . وإذا كان هذا الشر يستعصى على العلاج بالنسبة للمرشحين الذين يفشلون ، وجب أن تخشى كل شئ من جراء فشلهم هذا فى تحقيق مطامعهم . أما إن كان من المنتظر أن تتكرر المعركة بعد قليل ، تذرعت الأحزاب المهزومة بالصبر .

وإن كان حدوث الانتخابات يتكرر بسرعة ، فتكرر حدوثها هذا يستبقى المجتمع فى حالة أشبه بحالة الحموم ، ويجعل الشئون العامة فى حالة عدم استقرار مستمرة . وهكذا تعرض الدولة من جهة ، لأخطار الثورة ، والانقلاب ، وتعرض من جهة أخرى لتغيير متصل . فالحالة الأولى تهدد كيان الحكومة نفسه ، على حين تحول الثانية دون قيام سياسة ثابتة مطردة . هذا ، وقد آثر الأمريكيون ثانى هذين الشرين على أولهما ، ولكن وصولهم إلى هذه النتيجة كان بسليقتهم لاعن تفكير وروية ، إذ لا يخفى أن الميل إلى التنوع شهوة من تلك الشهوات التى تتميز بها الديمقراطية ، ومن ثم كانت تشريعاتهم تتغير بشكل عجيب .

ويعتقد كثير من الأمريكيين أن عدم استقرار قوانينهم هذا نتيجة لازمة لنظام ثبت أن

نتائج العامة مفيدة ، ولكن لم يحاول أحد في الولايات المتحدة أن ينكر عدم الاستقرار هذا ، أو يحاول أن يجادل في أنه ليس بالشر الجسيم .

فبعد أن برهن « هاملتن »<sup>(١)</sup> على فائدة القوة التي تستطيع أن تمنع نشر القوانين الفاسدة ، أو أن تعطله على الأقل ، قال : « ربما كانت القوة التي تستطيع أن تمنع سن القوانين الفاسدة ، تستطيع كذلك أن تحول دون وضع القوانين الصالحة ، فيجوز أن تستخدم لتحقيق هذا الغرض أو ذاك . ولكن هذا الاعتراض لا وزن له عند أولئك الذين يستطيعون أن يقدروا مدى الأضرار التي تنجم عن عدم استقرار القوانين وكثرة تغييرها ، وهما أسوأ وصمة في جبين حكوماتنا وفي عبقريتها » .

وقال في موضع آخر : « يبدو لي أن سهولة وضع القوانين والإفراط فيه هما الداءان اللذان تعرض لهما حكوماتنا كل التعرض » .

وقد أوضح « جفرسون »<sup>(٢)</sup> نفسه هذه الأخطار ذاتها ، وجفرسون أعظم ديمقراطي أنجبه الديمقراطية الأمريكية إلى الآن . فقال : « إن عدم استقرار قوانيننا مصدر متاعب خطيرة كل الخطر ، حقاً . وكان الواجب علينا أن نتحاشاه بأن نقرر وجوب مضي سنة كاملة بين عرض أى مشروع قانون ، وإقراره ؛ ثم يجب أن يناقش بعد ذلك ، وتؤخذ عليه الأصوات ، من غير أن يسمح بإحداث أى تغيير فيه . أما إن كانت الأحوال تقتضى قراراً سريعاً حاسماً ، فيجب أن يتقرر ذلك بأغلبية لا تقل عن ثلثي كل مجلس على حدة ، بدلاً من الاكتفاء بأغلبية بسيطة » .

### الموظفون العامون في الديمقراطية الأمريكية

مظهر الموظفین العامین فی أمريكا بسيط ، وليس لهم زى رسمى يميزهم - وجميع الموظفین العامین يتقاضون أجوراً - نتائج النظام السياسية - لاجمال لاتخاذ السياسة حرفة فی أمريكا - نتائج ذلك .

لا يتميز الموظفون العامون في الولايات المتحدة بشكل يفصلهم عن سائر الشعب ، فليس لهم قصور ، ولا حراس ، ولا حلل فاخرة تميزهم<sup>(٣)</sup> . فبساطة مظهر الذين يدهم

---

(١) هو ألكسندر هاملتن (١٧٥٥-١٨٠٤) سياسى أمريكى . كان في البداية السكرتير الخاص لجورج واشنطن ، وأركان حربه في حرب الاستقلال . وكان في سياسته ميالا إلى تكوين حكومة قوية مركزية ؛ وبعد مؤسس الحزب الفدرالى . عين وزيراً للمالية (١٧٨٩-٩٥) ثم اشتغل بالحمامة . وقيل (١٨٠٤) في مبارزة مع خصم سياسى .

(٢) توماس جفرسون (١٧٤٣-١٨٢٦) الرئيس الثالث للولايات المتحدة - إليه يعزى تحرير إعلان الاستقلال . عين حاكماً لفرجينيا (١٧٩٩-٨١) .

(٣) لا يخفى ما في هذا القول العام من إسراف ، بقدر ما فيه من تناقض ، فالتاريخ ، وبخاصة التاريخ القديم ، يفنده . فكل جمهورية قامت كانت لها حكومتها وكثيراً ما كان الشعب يفخر بها ويعتز .



السلطة هذه لا تتصل بخصائص الخلق الأمريكى فحسب ، بل تتصل كذلك بمبادئ المجتمع الأساسية . فليست « الحكومة » في نظر الديمقراطية أمراً نافعاً ، بل هي شر لابد منه . فلامناس من تزويد الموظفين العامين بقسط كاف من السلطة ، حتى تتحقق الفائدة المرجوة منهم . أما مظهر السلطة المادى ، فليس بالشئ الذى لاغنى عنه لحسن إدارة شئون البلاد ، فضلاً عن أنه قد يجرح مشاعر الجمهور لغير داع ، والموظفون العامون أنفسهم يدركون حق الإدراك أنهم لا يستطيعون أن يستمتعوا بتفوقهم على إخوانهم المواطنين ، ذلك التفوق الذى يستمدونه من سلطتهم ، إلا على شريطة أن يسلكوا معهم السلوك الذى يشعر الجماعة بأنهم جميعاً فى مستوى واحد . فالموظف العام فى الولايات المتحدة بسيط فى آدابه على الدوام ومقابلته سهلة ميسورة لأى إنسان ، وهو يولى كل ما يطلب منه أداءه حقه من العناية الواجبة ، ويجب عما يسأل عنه فى لطف وبجاملة . وقد راقنتى هذه الصفات التى تتحلّى بها الحكومة الديمقراطية ، وأعجبت بذلك الاستقلال الجدير بالرجولة ، والذى يؤدى إلى احترام الوظيفة لا الموظف ، ولا يهتم بمظهر السلطة وأماراتها أكثر مما يهتم بالرجل الذى يمثل نفسه .

وفى اعتقادى أن الأثر الحقيقى الذى يمكن أن تتركه الحلة الرسمية فى نفوس الناس ، فى عصر مثل عصرنا الذى نعيش فيه ، أمر قد بولغ فيه أكثر مما ينبغي . فلم أشاهد قط فى أمريكا أن قل احترام الناس لموظف عام وهو يؤدى ما عليه من أعمال ، بسبب أنه لا يتميز بعلامات مصطنعة تم عن مكانته وفضله . ومن جهة أخرى ، فمن المشكوك فيه كل الشك أن الزى الخاص يحمل الموظف العام على احترام نفسه . إذا لم يكن ميالاً هونفسه إلى ذلك بطبعه . فإن كان القاضى أو الموظف الكبير يسخر من المتقاضين المائلين أمامه ، ويتندر عليهم ، أو يهز كفيه ازدراء بهم وهو يستمع إلى دفاعهم عن قضايهم ، أو أن يتسم فى أثناء سردهم وقائع التهم الموجهة إليهم - وتلك حالات ليست بالنادرة فى فرنسا - فإن كان القاضى يفعل ذلك ، وددت لو أنى جردته من زيه الرسمى ، لأرى إن كان ، وهو يلبس ما يلبسه سائر المواطنين العاديين لا يتذكر شيئاً من كرامة بنى الإنسان الطبيعية .

ليس فى الولايات المتحدة موظف عام له زى رسمى ، ولكن لكل منهم مرتب يتناوله . وهذا أيضاً مما ينشأ عن المبادئ الديمقراطية بشكل طبيعى أكثر مما سبق أن ذكرناه . وقد ترخص الديمقراطية للموظفين بشئ من الفخامة والأبهة ، ولها أن تلبس ضباطها الحرير والذهب من غير أن تسمى إلى مبادئها إساءة خطيرة . فالميزات التى من هذا القبيل عابرة زائلة فهي تتعلق بالمكان ، وليس بالإنسان نفسه . ولكن إن كان الموظفون لا يتناولون أجوراً على ما يؤدونه من أعمال ، لتكون طبقة ثرية مستقلة من الموظفين العامين سرعان ما تصبح أساساً لأرستقراطية . وإن كان الشعب يظل يحتفظ بحقوقه الانتخابية ، فإن اختياره يصبح مقصوراً على طبقة معينة من المواطنين .

لو أن جمهورية ديمقراطية طلبت من موظفيها الذين يتناولون أجوراً أن يعملوا بدون أجر ، لحق لنا أن نستنتج ، ونحن مطمئنون : أن هذه الدولة تتجه نحو الملكية . وإذا شرعت

دولة ملكية في أن تدفع أجور الموظفين العاملين الذين لم يكونوا يتأولون أجوراً من قبل ، فذلك علامة أكيدة على أنها تتجه نحو شكل من أشكال الحكومة استبدادى . أو جمهورى . إن إحلال الموظفين المأجورين محل الموظفين الذين يعملون بغير أجر . هو نفسه . فى رأى . كان لإحداث انقلاب حقيقى .

إن عدم وجود موظفين يعملون بدون أجر فى أمريكا أمر . يعد . فى نظرى ، دليلاً من أبرز الأدلة على السيطرة المطلقة التى تمارسها الديمقراطية فى تلك البلاد . فالخدمة العامة جميعها ، أياً كان نوعها ، يدفع نظيرها مرتبات أو أجور . وبذلك لا يكون لكل إنسان الحق فى تولي القيام بمثل هذه الخدمات فحسب . بل يجد كذلك الوسائل التى تمكنه من القيام بها . ومع أن جميع المواطنين فى البلاد الديمقراطية أهل لتولى الوظائف ، فليسوا جميعاً يجدون فيها ما يغريهم بالسعى وراءها ، فإن عدد طلاب الوظائف وكفاياتهم تقيد مجال الاختيار من بين المرشحين ، أكثر مما تقيد الشروط الموضوعية لاختيارها .

وفى الأمم التى تستخدم طريقة الانتخاب فى كل شئ ، لا يمكن أن يقال إن بها مجالاً لاحتراف السياسة ، فكأن الناس يصلون إلى وظائفهم بشئ من المصادفة والحظ . وهم لا يكونون واثقين بأى حال من الأحوال فيها . ويصدق هذا بصفة خاصة . حيث تجرى انتخابات الموظفين سنوياً . فليس فى الوظائف العامة سوى القليل مما يغرى الناس الطامحين ، بالسعى وراءها فى العصور الهادئة المستقرة . فكل المشتغلين بمشكلات الحياة السياسية المعقدة فى الولايات المتحدة ، من ذوى المواهب المتوسطة أو التى دونها . فالسعى وراء الثروة يعد أصحاب المواهب السامية ، والميول القوية . عن الجرى وراء السلطة والوظائف العامة . وكثيراً ما يحدث ألا يعتمد الإنسان إلى القيام بشأن من شئون الدولة إلا بعد أن يكون قد أثبت عجزه عن إدارة شئونه الخاصة . فكثرة عدد الناس المتوسطين الذين يشغلون مناصب عامة ، يصح أن يعزى إلى هذه الأسباب ، كما يعزى إلى سوء اختيار الديمقراطية لرجالها . هذا . ولست بمستيقن من أن الناس فى أمريكا يختارون للوظائف العامة . رجالاً ذوى قدرات عالية . حتى ولو كان هؤلاء الرجال راغبين فى أن يرشحوا أنفسهم لها ؛ ولكن ليس من شك فى أن المرشحين الذين من هذا القبيل لا يحفلون بأن يتقدموا للتعين فى الوظائف الحكومية .

### سلطة كبار الموظفين(\*) التحكيمية فى الديمقراطية الأمريكية

لم كانت سلطة الموظفين التحكيمية فى البلاد الملكية المطلقة ، وفى الجمهوريات الديمقراطية أكبر مما فى البلاد الملكية الدستورية - سلطة الموظفين التنفيذيين التحكيمية فى نيوجرسي .

يمارس الموظفون سلطة تحكيمية عظيمة فى نوعين من أنواع الحكومات عادة . هما حكومة الفرد المطلقة ، وحكومة الديمقراطية . وترجع هذه النتيجة الواحدة إلى أسباب متشابهة .

(\*) استخدمت هنا كلمة كبار الموظفين «magistrates» بمعناها الواسع . ودلالاتها تنصرف هنا على كل الموظفين الذين يناط بهم تنفيذ القانون .

في البلاد المحكومة حكماً استبدادياً لا يأمن أحد على حظه ومصيره ، وليس حظ الموظفين العامين بأضعف من حظوظ الأشخاص العاديين . فالملك الذى بيده حياة الناس وأموالهم ، بل وشرفهم في بعض الأحيان ، يعتقد أنه ليس أمامه شيء يخشاه منهم . فلا غرو إن رخص لهم بمجال واسع للعمل ، لأنه واثق من أنهم لن يعملوا شيئاً ضده . ففي البلاد الاستبدادية يتعلق الملك بسلطته وسلطانه كل التعلق ، حتى صار يكره أى قيد يفرض على سلطانه ، حتى ولو جاء هذا القيد من قبله هو نفسه ، وهو يحب أن يرى رجاله يعملون على غير خطة كأنهم يعملون ارتجالاً ومصادفة ، حتى يكون (الملك) واثقاً من أن أعمالهم لاتناقض رغباته أبداً .

ولما كان للأغلبية في البلاد الديمقراطية الحق في أن تجرد كل عام الموظفين العامين ، الذين سبق لهم أن عينتهم ، مما بأيديهم من السلطة ، - لم يكن هناك سبب يدعوها لأن تخشى من أن يسيئوا استخدام سلطتهم هذه . ولما كان في استطاعة حكومة الأغلبية أن تعبر عن إرادتها لموظفي الدولة ، فقد آثرت أن تترك لهم الحرية في العمل ، على أن تضع لهم قواعد ثابتة يتبعونها في تصرفاتهم ، فتحد من نشاطهم ومن سلطاتها هي أيضاً .

وبشيء من إنعام النظر ، يتبين لنا أن عمل الموظفين التحكيمي في البلاد الديمقراطية ، لا بد أن يكون أشد تحكماً منه في البلاد الاستبدادية حيث يستطيع الملك أن يعاقب الناس على الفور على جميع الأغلاط التي تصل إلى علمه ؛ ولكنه لا يستطيع بطبيعة الحال أن يأمل أن يحاط علماً بكل ما يرتكب من أخطاء . أما في البلاد الديمقراطية فالأمر على العكس من ذلك ، فليست السيادة مسيطرة على كل شيء فحسب ، بل هي حاضرة في كل مكان . ومن ثم كان الموظفون الأمريكيون أوسع حرية في الواقع في دائرة أعمالهم التي حددها لهم القانون ، من أى موظف عام في أوروبا . وكثيراً ما يحدث أن يكتفى ببيان الغرض الذى ينبغى أن يتجهوا إليه فحسب ، أما اختيار الوسائل اللازمة فمتروك لحسن تصرف الموظفين .

ففى نيوإنجلند مثلاً نرى « مختارى » كل قرية يكلفون القيام بإعداد كشوف بأسماء الأشخاص الذين سيعملون أعضاء في هيئة المحلفين ، وليس أمام هؤلاء « المختارين » قاعدة أو نظام يسترشدون به في اختيارهم المحلفين ، سوى أنهم يجب أن يكونوا من المواطنين الذين تتوافر فيهم شروط الناخبين ، المعروفين بحسن السمعة . أما في فرنسا فإن حياة الناس وحررياتهم قد تصبغ في خطر ، لو أن مثل هذا الحق الهائل خول للموظفين العامين من أى نوع كانوا ، فهؤلاء الموظفون العامون أنفسهم يستطيعون في نيوإنجلند أن يضعوا إعلانات في المحال العامة تشمل قوائم بأسماء المدمنين للخمر ، ويطلب من سكان القرية أن يمتنعوا عن تقديم الخمر لهم ، فمثل هذه السلطة ، التي هي أشبه بسلطة الرقيب ، تنفر الناس في الدول الملكية الاستبدادية المسرفة في استبدادها ، على حين أن الأمريكيين لا يجدون أية غضاضة في الإذعان لهذه الإجراءات وأمثالها .

لم يحدث أن ترك القانون في أى بلد آخر مثل هذا القدر من السلطة في يدى موظف عام جعله يتصرف بشكل تحكمى ، بمثل ما تركه له في الجمهوريات الديمقراطية ، إذ لا يبدو مثل هذه السلطة التحكيمية أمراً يخشى منه ، بل إنا نستطيع أن نؤكد القول بأن حرية الموظف في العمل لتزداد بحسب مدى التوسع في شروط الناخبين ، وبحسب تقصير المدة التى يبقاها الموظف في عمله . ومن ثم كانت الصعوبة الكبرى ، صعوبة تحويل جمهورية ديمقراطية إلى النظام الملكى . فالموظف الذى لم يعد ينتخب لعمله ، يظل محظوظاً بحقوق الموظف المنتخب وبعاداته ، مما يؤدى إلى الاستبداد والتحكم .

إن القانون الذى يحدد المجال الذى ينبغي أن يعمل فيه الموظفون العامون ، ويعنى بأن يوجههم في جميع الإجراءات التى يجب أن يسروا عليها لا يوجد إلا في البلاد ذات الحكومات الملكية المحدودة . ومن السهل إدراك السبب في ذلك . فالسلطة في الدول الملكية المحددة هذه موزعة بين الملك والشعب ، وكلاهما يتم بأن يكون الموظف مستقراً في عمله . فالملك لا يجزئ على أن يدع الموظفين العامين يعملون تحت سيطرة الشعب ، مخافة أن يغريهم ذلك بالكشف عن مصالحه الشخصية . ومن جهة أخرى ، فالشعب يخشى أن يعمل الموظفون على قمع الحريات في البلاد . إن كانوا يستندون إلى التاج وحده مباشرة . وعلى هذا كان من غير الصواب أن يقال عن الموظفين العامين إذن ، إنهم يعتمدون على هذا أو على ذاك . فالسبب نفسه الذى يحمل كلا من الملك والشعب على جعل الموظفين العامين مستقلين يؤدى إلى ضرورة اتخاذ الاحتياطات التى تمنع استقلالهم من الاعتداء على سلطة الملك أو على حريات الشعب . ومن ثم تجد الملك والشعب كليهما متفقين على ضرورة «إكراه» الموظف على اتباع خطة مرسومة معينة له من قبل ، فهما يريان أن مصلحتهما فرض نظم معينة ، عليه أن يلتزمها في تصرفاته كلها .

### عدم استقرار الإدارة في الولايات المتحدة

كثيراً ما يكون الأثر الذى تتركه الأعمال العامة التى تقوم بها الجماعة في أمريكا أقل من أثر أعمال الأسرة - الصحف هي الآثار التاريخية الوحيدة الباقية - عدم استقرار الإدارة مضر بفن الحكم .

لا يلبث الموظفون العامون في أمريكا في وظائفهم إلا مدداً قصاراً ، ثم يعودون بعدها إلى الاندماج في غمرة الجماعة التى هي نفسها كثيرة التغير . فلا غرو إن كان تأثير هذه الجماعة أقل من الأثر الذى تخلفه أسرة عادية ، ولسنا نعدو الصواب إذا قلنا أن الإدارة في أمريكا شفهيّة ، وتقوم على الرواية والتقاليد . فما يدون فيها كتابة قليل ؛ وسرعان ما يزول حتى هذا القليل نفسه ويمضى إلى غير رجعة ، كما تزول أوراق الشجر المتصححة إثر هبة ريح خفيفة .

فليس غير الصحف الدورية آثار باقية في الولايات المتحدة . فإن حدث أن ضاع عدد من أعدادها نقصت حلقة من سلسلة التاريخ ، وانفصل الحاضر عن الماضي تمام الانفصال ، ففي مدى خمسين سنة ستزداد صعوبة الحصول على وثائق صحيحة عن أحوال الأمريكيين الاجتماعية التي في وقتنا الحاضر ، حتى تصبح أشد من صعوبة الحصول على آثار عن الإدارة الفرنسية في العصر الوسيط . فإن حدث أن أغار البرابرة مرة على الولايات المتحدة صار لامناص للباحث من أن يلجأ إلى تواريخ الأمم الأخرى كي يعرف شيئاً عن الناس الذين يقطنون الولايات المتحدة الآن .

لقد تغفل عدم استقرار الإدارة في عادات الشعب حتى صار جزءاً من ميول الناس وأذواقهم . فلم يعد أحد يعنى بما حدث قبله ، وتم على يدي غيره . فليس ثمة نظام منهجي يتبع ، ولا أحد يعنى بعمل مجموعات ما ، ولا يتم بجمع الوثائق ، ويضمها بعضها إلى بعض ، حتى ولو تيسر ذلك له . وإن حدث وجمعت بعض الوثائق لم يوها أحد أى اهتمام . ففيما عندي من أوراق ، عدة وثائق أصلية حصلت عليها من الإدارات المختلفة ، رداً على ما وجهته إليها من أسئلة وقمت به من استطلاعات . فالجتماع الأمريكي يشبه في نظري رجلاً يعيش من يوم إلى يوم ، شأنه في ذلك شأن الجيش في الميدان . ومع هذا فالإدارة علم ، لاشك ، والعلم لا يرقى إلا إذا جمعت الكشوف والملاحظات التي قامت بها الأجيال السابقة المتوالية ، وضمت بعضها إلى بعض ، على أساس تاريخي بحسب أزمان حدوثها ، فهذا شخص لاحظ في حياته القصيرة حقيقة معينة ، وذاك خطرت بخياله فكرة ؛ وقد يخترع زيد من الناس وسيلة لتفسيرها ، ويحول آخر حقيقة ما إلى صيغة أو قانون . وعلى مر الزمن يجنى البشر ثمرات خبرة كل فرد ، وتتكون العلوم شيئاً فشيئاً . ولكن من النادر أن يقوم أحد ممن توكل إليهم الإدارة في أمريكا ، بتقديم أى عون أو تعليمات إلى آخر . فعندما يتولون شئون توجيه المجتمع لا يكون عندهم شيء يعتمدون عليه سوى تلك المعلومات الشائعة بين أفراد الجماعة ، إذ ليس لديهم أية معلومات خاصة . فالديمقراطية المتطرفة مضرة إذن بفن الحكم . ومن ثم كانت أنسب بالشعب الملم كل الإلمام بإدارة دواليب الأعمال ، منها بأية أمة لم تتدرب على إدارة الشئون العامة .

وليست هذه الملاحظة مقصورة في الواقع على فن الإدارة وحده . فمع أن الحكم الديمقراطي يقوم على أساس طبيعي وبسيط كل البساطة ، فإنه يفترض دائماً وجود درجة عالية من التعليم والثقافة في المجتمع . وقد يظن المرء لأول وهلة أن هذا النظام من الحكم نشأ في مراحل العالم المبكرة ، ولكن إنعام النظر يقنعا بأنه لا يمكن أن يأتي إلا في آخر مرحلة من مراحل التاريخ المتأخرة .

## الأعباء التي تفرضها الدولة على الناس

المواطنون في كل جماعة ينقسمون إلى طبقات معينة - عادات كل طبقة في إدارة شئون الدولة المالية - السبب في ازدياد النفقات العامة عندما يتولى الشعب الحكم - العوامل التي تجعل إسراف الديمقراطية في أمريكا أمراً لا يخشى منه - النفقات العامة في العهد الديمقراطي .

قبل أن نبدى الرأي فيما لو كانت الحكومة الديمقراطية حكومة اقتصادية أولاً . يجب أن نقيم أولاً معياراً للموازنة بينها وبين غيرها من أنواع الحكومات . وهذه مسألة يتيسر حلها إذا ما عقدنا مقارنة بين جمهورية ديمقراطية . ودولة ملكية مطلقة ؛ فعندئذ يتبين لنا أن النفقات العامة في الأولى أعظم منها في الثانية . وهذا هو الشأن في كل الدول الحرة إذا قورنت بالدول التي ليست كذلك . فلا شك في أن الاستبداد يدمر الأفراد بمنعهم من إنتاج الثروة ، أكثر مما يدمر باستيلائه على ثمرات إنتاجهم فعلاً . فالاستبداد يستنزف موارد الثروة ، وإن كان يحترم الأملاك التي حازها الناس عادة . أما الحرية فعلى النقيض من ذلك . فهي تنتج أكثر جداً مما تلتف . فالبلاد التي تذوقها واستمتعت بمؤسسات حرة ، تجد مواردها تزداد دائماً بأسرع من الضرائب التي تفرضها عليها .

وإني لأهدف هنا إلى أن أوازن الأمم الحرة بعضها ببعض ، وأبين تأثير الديمقراطية في اقتصاديات الدول الحرة ومالياتها .

يخضع تكون الجماعات لقوانين معينة ثابتة لا تستطيع أن تحيد عنها ، شأنها في ذلك شأن الكائنات الحية . فهي تتكون من عناصر معينة تشترك فيها جميعاً . مهما اختلف الزمان وتغير المكان . ومن الميسور أن نقسم الأمة كلها ثلاث طبقات . تتكون أولاهما من الأغنياء ، والثانية من ميسوري الحال ، وإن لم يعدوا من الأغنياء ، والثالثة من أولئك الذين لا أملاك لهم ، أو لهم أملاك ضئيلة ويعيشون مما يؤدونه من خدمات للطبقتين الأوليين الممتازتين . هذا وتختلف نسبة عدد أفراد كل طبقة إلى أخرى . بحسب الأحوال الاجتماعية ؛ أما الطبقات نفسها فثابتة ولا يمكن محوها .

ولا يخفى أن كل طبقة من هذه الطبقات تؤثر في إدارة الدولة المالية بحسب ما لها من نزعات خاصة بها . فلو فرضنا أن السلطة التشريعية صارت في أيدي الطبقة الأولى وحدها - طبقة الأغنياء - فمن المحتمل أنها لا تكون جد حريصة على الأموال العامة ، لأن الضرائب التي تفرض على الثروات الكبيرة لا تؤدي إلا إلى إنقاص شيء قليل من حملة الفائض . ولا يشعر بها الناس في الواقع إلا قليلاً . أما إن عهد وضع القوانين إلى الطبقة الثانية المتوسطة الحال وحدها - فإنها لن تكون مسرفة قطعاً في فرض الضرائب على الناس . إذ لا شيء راسخ

لهم من ضريبة كبيرة تفرض على دخل صغير . فحكومة الطبقة الوسطى في رأيي ، أكثر الحكومات ميلا إلى رعاية الاقتصاد . ولا أقول إنها أكثر الحكومات الحرية استتارة ، ولا شك في أنها ليست أكثرها كرمًا .

ولنفرض الآن أن السلطة التشريعية انتقلت إلى أيدي الطبقة الدنيا فصار لها وحدها سلطة وضع القوانين . فعندئذ يكون لدينا سببان بارزان يجعلان المصروفات العامة تتجه إلى الزيادة لا إلى النقصان .

فلما كانت الغالبية العظمى من الذين يسنون القوانين ، ليس لهم أملاك تفرض عليها الضرائب ، فكل الأموال التي تنفق على الجماعة يبدو أنها تنفق فيما فيه مصلحتهم هم ، دون أن تكلفهم شيئاً ، هذا ، وسرعان ما يجد الذين يملكون منهم أملاكاً ضئيلة ، الوسائل التي تمكنهم من تنظيم الضرائب على نحو يجعل العبء يقع على عواتق الأغنياء ، والغنم للفقراء . وهذا ما لا يعمل به الأغنياء عندما تكون أزمة الحكم في أيديهم .

وفي البلاد التي يعهد فيها بوضع القوانين إلى الفقراء وحدهم يجب ألا تنتظر أى اقتصاد كبير في النفقات العامة . فهذه النفقات ستكون كبيرة ، إما لأن الضرائب المفروضة لا ترقى أولئك الذين يفرضونها ، وإما لأنها تفرض على نحو يجعلها لا تسهم بشيء . وبعبارة أخرى ، أن الحكومة الديمقراطية وحدها هي التي تستطيع فيها السلطة التي تفرض الضرائب أن تتخلص من الالتزام بدفع ما عليها منها .

ومن العبث الاعتراض بأن مصلحة الشعب الحقيقية تقضى بعدم المساس بثروات الأغنياء لأن أثر ما يحدثه ذلك من ضيق في البلاد لا يلبث أن يحيق بأفراد الشعب أنفسهم . ولكن ، أليس من صالح الملوك الحقيقي أن يعملوا هم أيضاً على إسعاد رعاياهم ، ومن صالح الأشراف أن يقبلوا في صفوفهم أعضاء جددًا بشروط ملائمة ، إن استطاعت الفوائد البعيدة الأجل أن تغلب تماماً على أهواء الساعة وعلى الاحتياجات العاجلة ، ما كان لشيء اسمه حكومة ملكية مستبدة أو أرستقراطية مغلقة أن يوجد .

ولعل معترضاً يقول : « إن الفقراء لم يكن لهم أبداً وحدهم حق وضع القوانين » . وجوابي على هذا الاعتراض أنه حينما تكون الانتخابات عامة تشمل جميع المواطنين فلا شك في أن الأغلبية هي التي ستكون لها سلطة وضع القوانين . وإذا استطعنا أن نثبت أن الفقراء هم دائماً أغلبية ، ألا يصح لنا عندئذ أن نضيف في صدق واطمئنان أنهم سيكون لهم وحدهم سلطة وضع القوانين في البلاد التي يتمتعون فيها بحق الانتخاب ، لاريب أن العدد الأكبر في كل أمة في العالم كله يتكون من هؤلاء الأشخاص الذين لا أملاك لهم ، ومن أولئك الذين لهم أملاك لا تكفى لإعفائهم من ضرورة العمل للحصول على مايسرهم عيشة طيبة مريحة ، فتعميم حق الانتخاب يؤدي إذن ، في الواقع إلى وضع حكم الجماعة في أيدي الفقراء .

هذا، وقد يكون للسلطة الشعبية نفوذ ضار كل الضرر بمالية الدولة أحياناً، وقد تجلى ذلك الأثر واضحاً في بعض الجمهوريات الديمقراطية في العصور القديمة التي استنفدت خزانها العامة في إعالة جماعة من المواطنين المعوزين، أو في تقديم الملاهي المسرحية والألعاب المختلفة لتسلية الشعب. أجل إن النظام النيابي لم يكن معروفاً في ذلك الوقت تقريباً، وإن شعور الناس في الوقت الحاضر، بتأثير أهواء الشعب في الشئون المالية قد قل عن ذي قبل، ومع ذلك فما الذي يمنع أن نصدق أن النائب سيتبع في النهاية المبادئ التي يستمسك بها الناخبون في دائرته، ويعمل على مسايرة نزعاتهم وتنفيذ رغباتهم، كما يعمل على مراعاة مصالحهم؟

هذا وإن الخوف من إسراف الديمقراطية ليقُل، مع ذلك، كلما حصل أفراد الشعب على نصيب من الأملاك، لأن الحاجة إلى ما يسهم به الأغنياء تكون قد قلت. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، قد أصبح من الصعوبة بمكان فرض ضرائب لا تمس من يقوم بفرضها. فمن هذه الناحية يكون تعميم حق الانتخاب أقل خطراً في فرنسا منه في بلاد الإنجليز، حيث جميع الأملاك التي يدفع عنها ضرائب مجمعة في أيدي فئة قليلة من الناس، على حين تكون أمريكا في موقف أسعد مما فيه فرنسا. لأن الغالية العظمى من المواطنين فيها يملكون شيئاً من الثروة.

وثم أسباب أخرى يصح أن تؤدي إلى زيادة المصروفات العامة في البلاد الديمقراطية. فإن كانت الأرستقراطية في دست الحكم، كان الذين يتولون إدارة دفة الأمور في الدولة معفون من الحاجة، أيا كانت، بطبيعة مركزهم في المجتمع ذاته. فهم راضون بمحالتهم التي هم عليها، وكل ما يسعون وراءه لا يعدو الحصول على السلطة والشهرة، وإذا كانوا في مركز يسمو على جمهرة المواطنين المعمرين بمراحل واسعة، فإنهم لم يستطيعوا دائماً أن يدركوا أن سعادة الشعب تساعد على زيادة ما هم فيه من عظمة وفخامة. فهم ليسوا في الواقع قساة القلوب، لا يشعرون بما يعانيه الفقير من آلام، وإنما هم لا يستطيعون أن يشعروا بهذه المآسى وبذلك البؤس شعوراً قوياً يجعلهم يقدرونها، كما لو كانوا هم أنفسهم قد عانوا من قبل ما يقاسيه هؤلاء الفقراء. ومادام أفراد الشعب يظهرون بمظهر الخاضع الراضى بما قسم له، فالحكام راضون ولا يطلبون من الحكومة أن تفعل أكثر مما فعلت. فالأرستقراطيون يعنون بالوسائل التي تؤدي إلى المحافظة على حالتهم التي هم عليها أكثر مما يعنون بتحسينها وترقيتها.

وعلى النقيض من ذلك إن حدث وصارت السلطة العليا في أيدي الشعب؛ فإنه سيظل يسعى وراء تحسين أحواله، لأنه يشعر بنكد الحظ وقسوة الظروف التي يعيش فيها، فيمتد تعاطفه للإصلاح والتحسين إلى آلاف الأغراض المختلفة حتى لينزل إلى أنفهِ التفاصيل، وبخاصة إلى تلك التغييرات التي يقتضى إنجازها نفقات طائلة. فالغرض تحسين



أحوال الفقراء ؛ والفقراء لا يستطيعون أن يدفعوا نفقات هذا التحسين . فضلاً عن ذلك نجد في هذه الجماعات الديمقراطية تهباً غامضاً ، لا يتجه إلى غرض محدد ، فهو أشبه شيء بحمى مستمرة يظل يدفعها إلى القيام باستحداث تجديدات متنوعة كل التنوع ؛ والتجديد كما لا يخفى ، يطلب في الغالب كثيراً من النفقات .

إن ذوى المطامح في البلاد الملكية والأرستقراطية يملقون عادة ما لدى الحكام من ميل طبيعي إلى السلطة والشهرة ، وكثيراً ما يحفزونهم بذلك إلى القيام بمشروعات تقتضى نفقات جساماً . أما في البلاد الديمقراطية حيث الحكام فقراء ، فلا سبيل إلى استرضائهم ونيل الخطوة لديهم إلا بالوسائل التى تؤدى إلى صلاح حالهم وإسعادهم . وهذا لا يتأتى أبداً من غير أموال . وزيادة على ذلك ، فعندما يأخذ الشعب يفكر في شئونه ، يستكشف الناس كثيراً من الاحتياجات التى لم يكونوا يشعرون بها من قبل . ولا يخفى أن سدها يستدعى الرجوع إلى خزانة الدولة ، ومن ثم صارت النفقات العامة تزداد باتساع حضارة البلاد ، وتزداد الضرائب بازدياد التعليم وانتشاره بين المواطنين .

و ثم سبب أخير من الأسباب التى تؤدى إلى جعل الحكومة الديمقراطية أكثر نفقات من أى شكل آخر من أشكال الحكومة . فقد تريد أحياناً أن تعمل على تقليل نفقاتها ، ولكنها لا تستطيع أن تبلغ ما تريده ، لأنها لا تفهم كيف تكون مقتصدة . ولما كانت تكثر من تغيير أهدافها ، وتكثر أيضاً من عمالها بدرجة أكبر ، فإما أن تُصبح إدارة مشروعاتها إدارة سيئة عادة وإما تُترك هذه المشروعات مهملة دونما استكمال . وفي الحالة الأولى تنفق الدولة مبالغ جسيمة لا تتناسب مع الغرض الذى ترمى إلى تحقيقه ، وفي الحالة الثانية تنفق مبالغ لا تجنى من ورائها فائدة ما .

### اتجاهات الديمقراطية الأمريكية فيما يتعلق بمرتبات الموظفين العامين

ليس لمن يدهم تقرير المرتبات العالية في البلاد الديمقراطية أية فرصة للاستفادة منها - تميل الديمقراطية الأمريكية إلى زيادة مرتبات صغار الموظفين ، وتخفيض مرتبات كبارهم - سبب ذلك - موازنة بين مرتبات الموظفين العامين في الولايات المتحدة وبينها في فرنسا .

ثم سبب وجيه يحمل الديمقراطيات عادة على مراعاة الاقتصاد في مرتبات الموظفين العامين . فالذين يدهم هذه المرتبات كثيرون العدد ، وليس أمامهم أية فرصة للحصول على وظيفة تدر عليهم مرتبات عالية ، على حين أن الأمر على العكس من ذلك في البلاد الأرستقراطية . فالذين يقررون المرتبات العالية في هذه البلاد يدايعهم دائماً أمل غامض بأنهم قد يستفيدون منها في يوم من الأيام ، فهم ينظرون إلى هذه المرتبات على أنها أشبه برأس مال يعملون على إيجاده لمصلحتهم ، أو على الأقل ليكون مورداً طيباً لأبنائهم .

ومع ذلك يجب ألا يغرب عنا أن الدولة الديمقراطية شحيحة كل الشح على عمالها

الرئيسيين . فمرتبات صغار الموظفين في أمريكا ، أعلى بكثير من مرتبات أمثالهم في البلاد الأخرى ؛ على حين ترى مرتبات الموظفين الكبار فيها دون مرتبات أمثالهم بكثير .

هذا وترجع هذه النتائج المتعارضة إلى سبب واحد . فالشعب يحدد مرتبات الموظفين العاملين في الحالتين كليهما ، ويضع نظاماً لتدرج المرتبات بالقياس إلى احتياجاتهم هم . فقد قيل إنه من العدل أن ينعم خدام الشعب بنفس الأحوال المريحة التي ينعم بها هذا الشعب نفسه . ولكن عندما يكون الأمر أمر مرتبات الموظفين الكبار في الدولة نجد الآية تنعكس ، فلا تنطبق عليهم هذه القاعدة ، بل نجد قرارات الشعب تسير مع المصادفات . فليس عند الفقراء فكرة كافية عن الاحتياجات التي يشعر بها أهل الطبقة العليا . فالبلغ الذي يعد ضئيلاً في نظر الأغنياء يبدو ضخماً في نظر أولئك الذين لا تعدى مطالبهم ضروريات الحياة . فمرتب حاكم الولاية الذي يتقاضى ألفاً ومائتي دولار أو ألفين في العام الواحد يعتبر في نظر الفقير أمراً يستثير الحسد في نفسه .

فإن حاولت أن تقنع هذا الفقير بأن ممثل دولته الكبير يجب أن يبدو في مظهر لائق كريم أمام الأجانب ، وافقك على ما تقول لأول وهلة . ولكن إذا ما عاد إلى بيته المتواضع وجعل يفكر فيما يصل إلى يديه من مكاسب قليلة بعد كدح طويل يتذكر كل ما يستطيع عمله لو كان له ذلك المرتب الذي تقول عنه إنه غير كاف ؛ على حين يتولاه هو الدهشة ، بل يتولاه الفزع من هذه الثروة الطائلة . ذلك إلى أن الموظف الصغير يكاد أن يكون ، هو وسائر أفراد الشعب ، في مستوى واحد . أما كبار الموظفين ففوق هذا المستوى بمراحل طويلة ، فالأول يستثير عطفه ، أما كبار الموظفين فيستثرون فيه الغيرة والحسد .

ويتجلى هذا واضحاً في الولايات المتحدة حيث يبدو أن المرتبات تتناقص بازدياد سلطة أصحابها .

والأمر على النقيض من ذلك في الحكم الأرستقراطي . فكبار الموظفين يتناولون مرتبات طيبة ، على حين يتناول صغارهم ما لا يكاد يكفي لسد مطالب الحياة الضرورية . ومن السهل علينا أن ندرك السبب في هذه المفارقة من عوامل شبيهة كل الشبه بتلك التي ذكرتها توأ . فإن كانت البلاد الديمقراطية تعجز عن تصور ملذات الأغنياء ، أو هي تشاهدها من غير أن تشعر بحسد لأصحابها ، فكذلك الناس في البلاد الأرستقراطية يطبقون كل البطء في إدراك ما يعانيه الفقير من حرمان ، أو هم بالأحرى يجهلون . فالفقير في نظرهم مخلوق من طينة أخرى غير طينة الغنى ، ولذلك لم يعنوا إلا أقل عناية بحال أصاغر الموظفين ، فلا ترفع مرتبتهم إلا عندما يرفضون أن يعملوا بتلك المرتبات الضئيلة .

إن شح الديمقراطية على كبار موظفيها هذا ، جعل الناس يعززون إليها مولاً قوية إلى الاقتصاد والعناية به أكثر مما لها في الواقع . ولا شك أن الديمقراطية تضن على حكماها

بوسائل المعيشة المريحة ، على حين تنفق المبالغ الطائلة على سد احتياجات المعوزين ، وعلى تيسير المتع والملاهي للشعب ، إن الأموال التي تجنى من الضرائب يمكن أن تستخدم بطريق أفضل ، ولكنها ليست اقتصاداً . وعلى الجملة فالحكومة الجمهورية تغدق على الشعب<sup>(١)</sup> ، وتضن على حكامه . والعكس صحيح في البلاد الأرستقراطية ، حيث تنال أموال الدولة على الأشخاص الذين يشغلون المناصب العالية .

### صعوبة تمييز الدواعي التي تحمل الحكومة الأمريكية على مراعاة الاقتصاد

قد يتعرض المرء لأخطار جسام ، وهو يبحث بين الحقائق عما للقوانين من تأثير في معتقدات البشر . فلا شيء أصعب من تقدير الحقيقة حق قدرها . فثم أمة متقلبة ومتحمسة ، وأخرى متأنية تقدر لكل خطوة موقعها قبل أن تخطوها . فهذه أمور ترجع إلى بيئة هذه الأمم وتكوينها أو إلى أسباب بعيدة لم نألفها .

وثم شعوب تحب التثيل والاستعراض والضجيج والمرح ، ولا تندم إن هي أنفقت الملايين على ملذات عاجلة . وثم أخرى لا تعنى إلا بتلك المسرات الهادئة ، وتكاد تحجل من نفسها إن هي بدت راضية مسرورة . وقد يشيد الناس في بعض الأمم بجمال المباني ، وفي أخرى لا يحفلون بروائع الفن وآياته أى احتفال ، ويحتقرون كل ما لا يؤدي إلى مكسب مادي . وأخيراً نجد بعض الشعوب تحب الشهرة ، وأخرى تطفئ عليها شهوة المال كل الطغيان .

وبغض النظر عن القوانين ، فكل هذه الأسباب تؤثر في إدارة الدولة المالية أعمق تأثير . فإن كان لا يخطر ببال الأمريكيين أن ينفقوا أموال الشعب على الحفلات العامة ، فليس ذلك لأن الضرائب خاضعة لرقابة الشعب وإشرافه ، ولكن لأن الشعب هذا لا يسره أن يحضر الحفلات ، فإن هم استبعدوا كل زخرف عن مبانيهم ، ولم يعنوا إلا بالفوائد المادية والعملية الإيجابية ، فليس ذلك لأنهم يعيشون في ظل مؤسسات ديمقراطية ، بل لأنهم أمة تجارية . فعاداتهم في حياتهم الخاصة تظل هي في حياتهم العامة . فخلق بنا أن نميز بكل دقة بين ذلك الاقتصاد الذي يتوقف على مؤسساتهم ، وبين ما هو نتيجة طبيعية لما عندهم من عرف ومن عادات .

---

(١) أو بصور صغرى الحاضر ، أنها تعمل على رفع مستوى معيشة الشعب ، أو على زيادة قدرته الشرائية .

## هل المقارنة بين مصروفات الولايات المتحدة وفرنسا ممكنة ؟

قبل أن نحاول تقدير مدى الأعباء والتكاليف العامة ، يجب تقرير نقطتين : الثروة القومية ؛ ونسبة الضرائب - ثروة فرنسا ومصروفاتها غير معلومتين على وجه الدقة - لم كانت معرفة ثروة الاتحاد ومصروفاته معرفة صحيحة غير ميسورة - بحوث المؤلف لمعرفة جملة الضرائب في بنسلفانيا - العلاقات العامة التي تدل على مقدار المصروفات العامة في أمة ما - نتيجة البحث من حيث الاتحاد الأمريكي .

بذلت محاولات كثيرة في السنوات الأخيرة في فرنسا لمقارنة مصروفاتها بمصروفات الولايات المتحدة ، باءت كلها بالفشل . فحسبنا إذن بضع كلمات لبيان أن أمثال هذه المحاولات لا تؤدي إلى نتيجة مرضية .

فلتقدير التكاليف العامة التي يتحملها شعب ما ، يجب أن نعهد لذلك بأمرين لاغنى عنهما . فينبغي أن نعرف أولاً ثروة هذا الشعب ؛ وثانياً الجزء المخصص منها لنفقات الدولة . فمن يحاول أن يعين مقدار الضرائب من غير أن يوضح لنا الموارد المخصصة لها فقد اضطلع بمهمة لا جدوى منها . فليس المهم معرفة مقدار المصروفات ، ولكن المهم معرفة نسبة هذه المصروفات إلى الإيراد . فنسبة الضرائب نفسها التي يتيسر للغنى أن يتحملها ، قد ترهق المواطن الفقير وتجعله في بؤس شديد .

ولا يخفى أن ثروة الشعب تتكون من عدة عناصر ؛ أولها الأموال العينية الثابتة ، وثانيها الأموال المنقولة . فمن الصعوبة بمكان أن نعرف على وجه التحديد مقادير الأراضي الصالحة للزراعة في بلد ما ، وقيمتها الطبيعية أو المكتسبة . وأصعب من ذلك ، أن تقدر كل الأموال المنقولة التي تحت تصرف الأمة . فمن جراء تنوع أشكال هذه الأموال وعددها ، صارت تعز على كل من يحاول تحليلها ، وإنا لنجد في الواقع دولاً أوروبية من التي طال عهدها بالحضارة ، ومنها تلك الدول المركزة إدارتها أشد تركيز ، لم توفق بعد إلى تحديد مقدار ثروتها تحديداً دقيقاً .

هذا ، ولم يخطر ببال أحد في أمريكا أن يقوم بمثل هذه المحاولة ، إذ كيف يتسنى إجراء هذا البحث في تلك البلاد الجديدة التي لم يستقر فيها المجتمع بعد على عادات هادئة محددة ؛ وحيث لا تجد الحكومة القومية تحت تصرفها العمال الكثيرين الذين تستطيع أن تتحكم في جهودهم ، وتوجههم كلهم نحو غرض واحد ، وفي وقت واحد ؛ وحيث الإحصاءات لا تدرس ، بسبب أن أحداً لا يجد في نفسه القدرة على جمع الوثائق اللازمة ولا الوقت الكافي لفحصها ودراستها . وهكذا يتعذر الحصول في الولايات المتحدة على العناصر اللازمة لهذه « الحسابات » التي أجريت من قبل في فرنسا . فثروة كل من فرنسا

والاتحاد الأمريكى النسبية غير معلومة . فأمالك فرنسا لم تعين بعد على وجه التحديد ، ولا توجد أى وسائل لإحصاء ثروة الاتحاد .

وعلى هذا فإنى أدع مؤقتاً هذا الأمر الذى لا بد منه لإجراء المقارنة ، وأقتصر على حساب مقدار الضرائب الفعلى ، من غير أن أتقصى نسبة الضرائب إلى الدخل ، وسيدرك القارئ مع ذلك ، أن مهمتى لا تسهل بتضييق دائرة البحث هذه .

لأنزاع فى أن الإدارة المركزية فى فرنسا تستطيع بمعاونة جميع الموظفين العاملين الذين تحت تصرفها أن تعين على وجه الدقة مقدار الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة على المواطنين . ولكن هذا البحث الذى لا يستطيع فرد أن يضطلع به ، لم تنته منه الحكومة الفرنسية بعد ، أو لم تعلن نتائجه . إنا لنعلم جملة ما تتكلفه الدولة ، ونعلم مقدار ما يتفق على المديرىات ، أما مصروفات « البلديات » فلم تحصى بعد . ومن ثم كانت جملة المصروفات العامة التى تنفقها فرنسا غير معروفة .

فإن وجهنا نظرننا إلى أمريكا ، رأينا الصعوبات تزداد عدداً ، وشدة . فالاتحاد ينشر بياناً دقيقاً عن جملة المصروفات ، كما تنشر ميزانيات الأربع والعشرين ولاية التى يتكون منها الاتحاد ، مثل هذه البيانات ؛ ولكن مصروفات المقاطعات والقرى فيها غير معلومات هى الأخرى .

ولا تستطيع السلطة الفدرالية ( الاتحادية ) أن تلزم حكومات الولايات بإلقاء أى ضوء على هذه النقطة . وحتى إن كانت هذه الحكومات مiale إلى تقديم معونتها ، فمن المشكوك فيه أن تستطيع تقديم ما عسى أن يكون جواباً شافياً . فزيادة على ما فى هذه المهمة من الصعوبات الطبيعية ، فإن تنظيم البلاد السياسى يحول دون نجاحها فى مساعيها . فموظفو الأرياف وموظفو المدن ، لا تعينهم سلطات الدولة ، ولا هم خاضعون لرقابتها . فلا بأس إذن من أن نفترض أنه حتى ولو كانت الدولة راغبة فى الحصول على البيانات التى تراها ضرورية لنا ، فإن رغبتها هذه تجد ما يفسدها عليها من إهمال أولئك الموظفين الصغار الذين لا بد لها من أن تستخدمهم . والحق أنه لاجدوى من السعى وراء معرفة ما يمكن أن يعمله الأمريكيون للقيام بهذا البحث . فمن المؤكد أنهم لم يفعلوا شيئاً فيه إلى الآن ، وليس فى أمريكا اليوم شخص واحد يستطيع أن يزودنا بمعلومات عن النصيب الذى يدفعه المواطن كل سنة إسهاماً فى تكاليف الدولة .

ومن ثم كان لا مناص لنا من أن نستنتج أن صعوبة مقارنة المصروفات لا تقل عن صعوبة تقدير الثروة النسبية ، لكل من فرنسا وأمريكا ، بل إنه من الخطر أن نحاول عمل هذه المقارنة مادامت الإحصائيات لا تقدم لنا معلومات صحيحة ودقيقة كل الدقة ؛ فما أسهل ما ينخدع العقل بمظهر الدقة الذى تتميز به الإحصائيات حتى فى أغلاطها ، ويتقبل فى برهة الأخطاء المقدمة إليه فى ثوب حقائق رياضية !

وعلى هذا ، فلندع البحوث الحساية آملين أن نجد لها بيانات من نوع آخر . ففي حالة عدم وجود وثائق إيجابية ، يصح لنا أن نكون رأياً على نسبة الضرائب المفروضة على الشعب ، إلى ثروته العينية ، وذلك بملاحظة إن كان بمظهره الخارجى يدل على ازدهار - إن كان يبقى للفقير وسائل العيش ، بعد أن يدفع ما عليه للدولة ، كما تبقى للغنى وسائل لذاته ولهوه . وكذلك بملاحظة إن كانت طبقات الفقراء والأغنياء كلتاهما تبدوان راضيتين بما هما فيه ؛ ومع ذلك تسعى كل طبقة منهما لتحسين أحوالها بما تبذله من جهود متصلة ، حتى لا تكون الصناعة بحاجة أبداً إلى رأس مال ، ولا يكون رأس المال جامداً لا يجد الصناعة التى تستغله . فالباحث الذى يستنتج نتائج من هذه العلامات لابد أن يتوصل إلى أن الأمريكى فى الولايات المتحدة يقدم للدولة جزءاً من دخله أقل كثيراً مما يقدمه المواطن الفرنسى : وفى الواقع لا يمكن أن تكون النتيجة غير ذلك .

هذا ، ويرجع جزء من الدين الفرنسى إلى حربين اثنتين ، أما الاتحاد فليس أمامه كارثة مثل هذه يخشاها ، فموقع فرنسا يضطرها إلى الاحتفاظ بجيش ضخم ، على حين أن عزلة الولايات المتحدة تجعلها بغير حاجة إلى أكثر من ستة آلاف جندي . وللفرنسيين أسطول من ثلاثمائة سفينة . أما الأمريكيون فأسطولهم لا يعدو اثنتين والخمسين . وكيف يمكن أن نفرض على ساكن الولايات المتحدة ضرائب ثقيلة مثلما نفرض على ساكن فرنسا ؟ الحق أنه لا يتسنى عمل أية مقارنة بين بلدين مختلفتين هذا الاختلاف الكبير من حيث موقع كل منهما .

إننا لا نستطيع أن نقول إن كانت الحكومة الأمريكية تراعى الاقتصاد حقاً ، إلا بعد أن نبحث عما يجرى فى الولايات المتحدة فعلاً ، وليس فقط بمجرد مقارنة الاتحاد بفرنسا . فإن نظرنا إلى الجمهوريات المختلفة التى يتكون منها الاتحاد ، تبين لنا أن حكوماتها كثيراً ما تعوزها المثابرة فيما تضطلع به من أعمال ، وأنها لا تراقب الرجال الذين تستخدمهم مراقبة مستمرة ؛ فستنتج من ذلك ، بطبيعة الحال ، أنها لابد أن تنفق أموال الشعب فى غير غرض ، أو أنها تستهلك أكثر مما تقتضيه مشروعاتها فعلاً . ولما كانت الحكومة مخلصه لأصلها الشعبى ، فإنها تبذل جهوداً كثيرة لتسد حاجات الطبقة الدنيا ، وتفتح لهم الطريق إلى القوة ، وتشر العلم بينهم ، وتوفر لهم وسائل الراحة . فالحكومة تعول الفقراء ، وتخصص مبالغ جسيمة للتعليم العام ، وتدفع لكل عمل أجره ، وتجازى أقل عامل بسخاء . إن هذا النوع من الحكومة مفيد فى نظرى ، ولكن لا يسنى إلا أن أقرر أنه كثير النفقات .

وحيث يتولى الفقراء توجيه الشئون العامة ، ويتصرفون فى موارد الدولة القومية ، فمن المؤكد أنهم سيعملون على زيادة مصروفات الدولة ماداموا يستفيدون من وراء هذه المصروفات .

ولا يسنى إذن إلا أن أستنتج ، من غير حاجة إلى الرجوع إلى الإحصاءات غير

الدقيقة ، ومن غير حاجة إلى المخاطرة ، بعقد مقارنة قد تكون غير صحيحة ؛ أن حكومة الأمريكيين الديمقراطية ليست بالحكومة الرخيصة ، كما يؤكد الناس أحياناً ، ولا أخشى أن أنبأ بأن الضرائب ستزداد بسرعة ، وترتفع ارتفاعها في ممالك أوروبا ، الأرستقراطية منها والملكية ، إذا ما حدث وأملت بشعب الولايات المتحدة أزمت خطيرة وأوقات عصيبة .

### شيوع الرشوة والفساد بين الحكام في البلاد الديمقراطية وتأثير ذلك في أخلاق الشعب العامة

يحاول حكام البلاد الأرستقراطية أحياناً أن يرشوا الشعب ويفسدوه ، أما الحكام في البلاد الديمقراطية فكثيراً ما يكونون مرتشين - رذائل الحكام في البلاد الأرستقراطية تضر بأخلاق الشعب مباشرة - أما في البلاد الديمقراطية فنفوذهم غير المباشر أشد ضرراً .

عندما تتهم البلاد الأرستقراطية والبلاد الديمقراطية بعضها بعضاً بتسهيل الرشوة ، يجب أن نلاحظ أن الذين يتولون المناصب الرئيسية في الحكومات الأرستقراطية رجال أثرياء ، ولا يرغبون في شيء غير السلطة والسلطان ، أما في البلاد الديمقراطية فهم فقراء ، ويطمعون في أن يجعلوا ثرواتهم لأنفسهم . ومن ثم كان من النادر أن يرتشى الحكام في البلاد الأرستقراطية ، لأن رغبتهم في المال قليلة ، على حين أن العكس صحيح في البلاد الديمقراطية .

أما في البلاد الأرستقراطية ، فالذين يطمحون إلى تولي إدارة شئونها يملكون ثروات واسعة . وإذا كان عدد الأشخاص الذين يمكن أن يساعدهم على تحقيق مطامعهم ، محدوداً ، صارت الحكومة أشبه شيء بسلعة معروضة في المزاد . والأمر على العكس من ذلك في البلاد الديمقراطية ، إذ يندر أن يكون الطامعون في السلطة والسلطان من الأثرياء ؛ ذلك إلى أن عدد الذين يستطيعون أن يعاونوهم على تحقيق رغبتهم ضخم ، وقد يكون عدد الناس الذين يمكن شراؤهم في البلاد الديمقراطية لا يقل عن ذلك العدد ، ولكن الشارين نادرون . ومن ثم كان لابد من شراء عدد كبير من الناس دفعة واحدة ، لدرجة أن المحاولة قد تكون غير مجدية ولا طائل تحتها .

لقد اتهم كثير ممن تولوا الحكم في فرنسا في الأربعين سنة الأخيرة بأنهم أثروا على حساب الدولة ، وعلى حساب حلفائها ، وهي تهمة قلما وجهت إلى رجال الدولة الملكية القديمة المشتغلين بالشئون العامة . فلم تكن رشوة الناحيين أمراً معروفاً في فرنسا وقتئذ ، أو هي كادت أن تكون كذلك ، على حين أنها كانت تمارس علناً في إنجلترا . ولم أسمع أن شخصاً واحداً في الولايات المتحدة قد أنفق ثروته في شراء أصوات الناحيين ، بل كثيراً ما سمعت بأن استقامة الموظفين العامين في تلك البلاد أمر مشكوك فيه ، بل وسمعت أكثر

من ذلك ، فقد سمعت أن نجاحهم يرجع إلى الدساتير الرخيصة وإلى اقرار أمور بعيدة كل البعد عن الأخلاق .

فإن كان الذين يديرون دفة الأرستقراطيات يحاولون أن يرشوا الشعب أحياناً ، فرؤساء الديمقراطيات أنفسهم فاسدون مرتشون . ففي الحالة الأولى تتعرض أخلاق الجمهور للهجوم مباشرة ، ويحدث في الحالة الثانية تأثير غير مباشر يجب أن يخشى منه كل الخشية .

وإذ كان الحكام في الدول الديمقراطية متهمين دائماً تقريباً بسوء السيرة ، فقد صاروا يستغلون سلطة الحكومة للقيام بتلك الأعمال الوضيعة التي يتهمون بها . وبذلك أصبحوا قدوة سيئة خطيرة تنبذ الجهود التي تبذل في نشر الفضيلة وفي استقلال ذويها ، وتضفي شيئاً من السلطة على ما للأشرار من نيات خبيثة خفية . فلو قيل إن الشهوات الخبيثة موجودة في جميع طبقات المجتمع ، وأنها تمتد حتى تصل إلى العرش بحق الوراثة ، وإنا قد نجد أشخاصاً ذوي نفوس دينية زرية ، على رأس الأمم الأرستقراطية ، كما نجد في قلب الديمقراطية ذاتها - فهذا قول لاقية له في تقديري . ففساد الذين ارتفعوا أحياناً إلى مناصب الحكم والسلطان فيه عدوى شائعة جافية ، تجعله خطراً على الجمهور . ولكننا نجد ، على العكس من ذلك ، نوعاً من الصقل الأرستقراطي ، ومظهراً من مظاهر الأبهة في فجور العظماء كثيراً ما تحولان دون انتشاره خارج محيطهم .

لن نستطيع الشعب أن يتغلغل أبداً في تيه الدساتير السود التي تحاك في بلاطات الملوك ، وسيظل يجد دائماً صعوبات جمة في الوقوف على مدى النذالة التي تستر وراء تلك الآداب المصقولة ، والأذواق الرفيعة والغباوات الرشيقة المهذبة - أما نهب الخزانة العامة ، وبيع الوسائل التي تؤدي إلى الخطوة عند الحكومة ، ففنون يستطيع أدنى وغد أن يفهمها ويأمل أن يمارسها هو الآخر بدوره يوماً ما .

هذا ، وليس الذي يخشى هو فساد أخلاق العظماء ، بل الخوف كل الخوف أن يكون فساد الأخلاق هذا وسيلة إلى بلوغ العظمة . فقد يرى المواطنون في البلاد الديمقراطية شخصاً مغموراً من طبقتهم يرتفع من حموله ويصل في بعض سنوات إلى الثروة والسلطان ؛ فيستثير ذلك المشهد فيهم العجب ، ويولد الحسد في نفوسهم ، فيمضون يبحثون عن الطريقة التي استطاع بها رجل كان بالأمس واحداً منهم أن يصبح حاكماً عليهم ؛ فسبة ترقيته إلى ما له من مواهب أو فضائل أمر لا يرس ولا يرضى ، لما في ذلك من الاعتراف الضمني بأنهم دونه مواهب وفضائل . وهذا يجعلهم يعززون نجاحه أساساً إلى بعض ما فيه من رذائل ، وما أكثر ما يكون الحق بيدهم ! فهنا تتعقد صلة بغیضة بين فكرتي الخسة والسلطة ، وبين عدم الكرامة والنجاح ، وبين المنفعة وفقدان الشرف .



## ما تستطيع البلاد الديمقراطية أن تبذله من جهود

لم يشهد الاتحاد سوى نضال واحد في سبيل وجوده - الحماسة في بداية الحرب - والنفور عند نهايتها - صعوبة تقرير التجنيد الإجبارى في الجيش أو في البحرية في أمريكا - السبب في أن الشعب الديمقراطى أقل قدرة على بذل الجهد المتواصل من أى شعب آخر ..

يجب أن أنبه القارئ إلى أنى لا أتكلم هنا إلا عن الحكومة التى تعمل حسب إرادة الشعب الحقيقية ، لا عن الحكومة التى تحكم باسمه فحسب . فليس ثمة شئ طاغ مثل سلطة استبدادية تحكم باسم الشعب لأنها فى الوقت الذى تستخدم فيه السلطة الأدبية لإرادة الأغلبية استخداماً بارعاً ، فإنها تعمل فى الوقت نفسه وفقاً للسرعة والمثابرة اللتين يمتاز بهما الفرد .

ليس من السهل تحديد مدى الجهد الذى تستطيع الحكومة الديمقراطية أن تقوم به عند حدوث أزمة قومية . فلم يحدث أن قامت جمهورية ديمقراطية كبرى إلى الآن فى العالم ، أما تسمية « الأوليجاركية » التى حكمت فرنسا سنة ١٧٩٣ بهذا الاسم ، فإهانة لهذا الشكل من الحكم . إن الولايات المتحدة هى أول مثال له .

مضى على الاتحاد الأمريكى الآن نصف قرن من الزمان ، ولم يحدث أن هدد فى كيانه إلا مرة واحدة طوال هذه المدة ، وذلك فى أثناء حرب الاستقلال . فقد بذلت جهود جبارة فى بداية هذه الحرب الطويلة ، بذلت فى حماسة وإخلاص فى سبيل البلاد . ولكن لما طال أمد الحرب أخذت الأنانية تتلع رأسها من جديد ، ولم تعد الأموال ترسل إلى الخزانة العامة ، وقل عدد المجندين الذين يرسلون إلى الجيش ؛ ومع أن الشعب ظل يطلب الاستقلال فإنه لم يعد يصطنع الوسيلة الوحيدة التى تحققه له .. قال « هاملتن » فى العدد الثانى عشر من الفدراليست (Federalist) ؛ « عبثاً كان الاستكتار من إصدار قوانين الضرائب ، وعبثاً جربت طرق جديدة لإجبار الناس على دفعها ، وخابت آمال الجمهور باستمرار فيما كان يتوقعه ، وباتت بيوت المال خاوية فى مختلف الولايات . ونظام الإدارة الشعبى ، الذى فى طبيعة الحكومات الشعبية ، مع قلة النقود قلة فعلية ناشئة عن حالة الكساد الذى أصاب الأحوال التجارية - قد أفسد كل تجربة عملت إلى الان للتوسع فى جمع الضرائب . وأخيراً أدركت مجالس التشريع المختلفة سخافة محاولة هذا التوسع فى جباية الضرائب » .

ومنذ هذه الفترة لم تقم الولايات المتحدة بحرب واحدة خطيرة . فلكى تدرك مدى التضحيات التى تستطيع الأمم الديمقراطية أن تفرضها على نفسها ، يجب أن تنتظر حتى يضطر الشعب الأمريكى أن يضع نصف دخله تحت تصرف الحكومة ، كما فعل الإنجليز ، أو يرسل ٢٠/١ من مجموع سكانه كلهم إلى ميادين القتال ، كما فعلت فرنسا .

هذا ، والتجديد الإلزامى غير معروف في أمريكا . فالشبان يغرون بالاتحاق بالجيش بالإعانات والهبات . فأفكار شعب الولايات المتحدة وعاداته تتعارض كل التعارض مع التجديد الإلزامى هذا ، حتى ليخيل إلى أنه لن يأتي يوم يقره القانون . فما يسمونه تجديداً إلزامياً في فرنسا يعد أرهق ضريبة فرضت على الشعب حقاً ؛ ومع ذلك فكيف يتسنى لحرب شاملة للقارة كلها أن تقوم في أوروبا بدونه ؟ إن الأمريكيين لم يقتبسوا من إنجلترا نظام تجديد البحارة ، ولا يوجد لدى الأمريكيين نظام مماثل لنظام التجديد الإلزامى الفرنسى ، فالبحرية والأساطيل التجارية في أمريكا تقوم كلها على نظام التطوع ، ولكن من الصعب أن نتصور أن أمة حرية عظيمة تستطيع أن تواصل الحرب من غير أن تلجأ إلى أحد هذين النظامين . نعم إن الاتحاد الذى سبق أن حارب بشرف في البحار ، لم يكن لديه أسطول كبير ، ذلك إلى أن تزويد سفنه القليلة بالعتاد اللازم كان أمراً كثير التكاليف دائماً .

سمعت بعض السادة الأمريكيين يعترفون بأن الاتحاد لا يستطيع أن يحتفظ بقوته في البحار إلا بكل مشقة ، إذا لم يأخذ بنظام التجديد البحرى الإلزامى . ولكن الصعوبة حل أولى الأمر الذين ييدهم السلطة العليا على الرضا باتخاذ مثل هذا الإجراء .

لانزاع في أن الشعب الحر يبدى في الأوقات العصيبة همه أعظم مما يبدىها أى شعب آخر ، ولكنى أميل إلى الاعتقاد بأن هذا يصدق بوجه خاص على الأمم الحرة التى يغلب فيها العنصر الأرستقراطى . ويبدو لى أن الديمقراطية أصلح لإدارة المجتمع في أوقات السلام ، أو عند الحاجة إلى بذل مجهود فجائى جبار يستلزم نشاطاً كبيراً منها للصمود طويلاً أمام العواصف العنيفة التى تهب على حياة الأمم السياسية . والسبب في ذلك واضح لاخفاء فيه . فالحماسة تدفع الناس إلى تعريض نفوسهم للخطر والحرمان ، ولكنهم لا يصبرون عليها طويلاً من غير روية وتفكير . فثم حساب وتقدير للأمر حتى في اندفاع الناس في شجاعتهم ، أكثر مما يظن عادة . ومع أن الجهود الأولى قد تأتى نتيجة الانفعالات الدافعة وحدها ، فالمثابرة لا تستمر إلا إذا ساندتها وجهة نظر جلية إلى الغرض الذى من أجله يحارب الإنسان . فعندئذ يتسنى لنا أن نخاطر بجزء مما هو عزيز علينا حباً في إنقاذ سائر الأجزاء .

ولكن إدراك المستقبل ، هذا الإدراك الواضح المبني على سداد الحكم وعلى الخبرة ، هو الذى كثيراً ما يعوز البلاد الديمقراطية . فالشعب أميل إلى أن يتجه إلى الشعور والوجدان منه إلى التفكير والاستدلال . وإن كانت متاعبه العاجلة كبيرة ، فقد يخشى عليه من أن ينسى الآلام والمتاعب التى تترتب على الهزيمة ، وهى متاعب وآلام لاشك أشد وأقى .

وتم سبب آخر يجعل جهود الحكومة الديمقراطية أقل استمراراً من جهود أختها الأرستقراطية . فليست الطبقات الدنيا بأقل يقظة من الطبقات العليا إلى الفرص الطيبة

أو السيئة التي قد يأتي بها المستقبل . ولكنها تعاني من الحرمان الحاضر أكثر مما تعانيه الطبقات العليا تلك . فقد يعرض الشريف حياته للموت حقاً ، ولكن ما قد يناله من المجد يعادل ما يمكن أن يصيبه من أضرار . فإن هو ضحى بنصيب كبير من دخله في سبيل مصلحة دولته لم يحرم نفسه غير مدة معينة من بعض ما يحتاج له من فرص للاستمتاع بالرخاء والثروة . ولكن الفقير لا يرى أن في موته أى مجد له ، هذا ، والضرائب التي يضيق بها الغنى شيئاً ما ، كثيراً ما تحرم الفقير ضروريات الحياة .

قد يكون ضعف الجمهوريات الديمقراطية النسبي هذا في أوقات الشدة والحرج أكبر عقبة في سبيل إنشاء مثل هذه الجمهوريات في أوروبا . وكى يتيسر لدولة من هذا القبيل أن تقوم في تلك القارة لا بد من إدخال مؤسسات مماثلة في جميع الأمم الأخرى في وقت واحد .

تتجه الحكومة الديمقراطية آخر الأمر ، في رأى ، إلى العمل على زيادة قوة المجتمع الحقيقية ، ولكنها لا تستطيع أن تجمع في نقطة واحدة ، وفي وقت واحد ، ذلك المقدار من القوة الذى تستطيع الدول الأرستقراطية أو الملكية أن تجمع . فإن ظلت الدول الديمقراطية خاضعة طيلة قرن كامل لحكومة جمهورية ، فمن المحتمل أن تصبح آخر هذه المدة أغنى من الدول الاستبدادية المجاورة لها وأكثر منها سكاناً وأعظم ازدهاراً ، إلا أنها في أثناء ذلك القرن تكون قد تعرضت كثيراً لخطر غزو الدول إياها والانتصار عليها .

### التروى وضبط النفس في الديمقراطية الأمريكية

يوافق الشعب الأمريكى في بقاء عادة على ما فيه مصلحته ، وقد لا يوافق - معظم أخطاء الديمقراطية الأمريكية ممكن إصلاحه .

تتجلى الصعوبة التي تواجهها الديمقراطية في التغلب على أهوائها ورغباتها العاجلة ، مراعاة منها للمستقبل - تتجلى في الولايات المتحدة في صفات الأمور وأتفهاها . فالشعب الخوط بالمتلقين ، يجد صعوبة كبيرة في التغلب على ما به من نزعات . فكلما طلب إليه أن يتحمل الحرمان من شيء ما ، أو يصبر على ما يضايقه بعض الصبر ، حتى ولو كان القصد من ذلك تحقيق غرض تفره معتقداتهم الفعلية ، تجده دائماً يأتى أن يوافق على ذلك لأول وهلة . لقد استحسن الناس بحق احترام الأمريكيين لقوانينهم ، إلا أنه يجب أن نضيف إلى ذلك أن التشريع عندهم إنما يقوم به الشعب للشعب . وعلى ذلك كان القانون في الولايات المتحدة يأتى في صف الطبقات التي يعمها كل الاهتمام في البلاد الأخرى أن تتفاداه وتتهرب منه . فإننا لتصور إذن القانون البغض الذى يثير الناس ، والذى لا تترك الأغلبية فائدته المباشرة لا يمكن أن ينفذ ؛ وإن نفذ فهو لا يحترم ولا يطاع .

لا يوجد في أمريكا قانون خاص يمنع التفاليس المصطنعة ، لأن هذه قليلة الحدوث ،

بل لأنها كثيرة ، فخوف الناس من أن يحاكموا بتهمة التفليس أشد لدى الأغلبية من الخوف من أن تخرب ييوتهم من جراء تفاليس غيرهم . ومن ثم صار ضمير الرأى العام يتسامح في جريمة يعرف كل إنسان ، من حيث هو فرد ، شناعتها . ففي ولايات الجنوب الغربى الجديدة يميل المواطنون عادة إلى أن يتولوا شئون العدالة بأنفسهم ، والاغتياى أمر كثير الحدوث عندهم ، ويرجع ذلك إلى جهل أهل هذه الفياى وآدابهم الجافية . فهم لا يرون مزايا توطيد القانون ، ويفضلون أن يلجأوا إلى المارزة على أن يرفعوا قضاياهم إلى المحاكم .

قال لى بعضهم ذات مرة فى فلادلفيا بأن معظم الجرائم فى أمريكا ترجع إلى الإسراف فى تناول المسكرات ، لأن الطبقات الدنيا تستطيع أن تحصل عليها بمقادير كبيرة لرخص أسعارها . فقلت : « ولم لا تفرضون ضرائب على الكونياك ؟ » قال : « إن مشرعينا كثيراً ما فكروا فى هذه الوسيلة ، ولكن مهمتهم فى ذلك عسيرة . فقد يؤدى فرض مثل هذه الضرائب إلى ثورة ، ذلك إلى أن الأعضاء الذين يمكن أن يعطوا أصواتهم لمثل هذا القانون يعرفون حق المعرفة أنهم سيفقدون مقاعدهم » . فسألته : « هل لى أن أستبطن من ذلك أن أغلبية الناس عندهم سكيرون ، وأن الاعتدال فى الشراب ، أو الامتناع عنه ، أمر غير مرغوب فيه ؟ » .

فعندما تذكر هذه الأمور للساسة الأمريكين يحيون بقولهم : « دع الأمر للزمن . فالخبرة بالشر سوف تبين للشعب مصالحه الحقيقية » . وهذا حق فى كثير من الأحوال ، وإن كانت الديمقراطية أكثر تعرضاً للخطأ من الملك أو من هيئة من « الأشراف » ، فاحتمالات ارعوائها ورجوعها إلى الطريق المستقيم تكون أعظم كذلك إذا ما اعترفت بغلطتها ، ذلك لأنها قلما تجد أمامها ما يربكها ويحيرها من مصالح تعارض مع مصلحة الأغلبية ، ولا تتفق مع ما يميله العقل .. ولكن الديمقراطية لا تحصل على الحقيقة إلا نتيجة الحنكة والخبرة ، ولسوف تهلك أمة كثيرة وهى تنتظر عواقب أخطائها . فليست أكبر ميزة يمتاز بها الأمريكيون أنهم أكثر استتارة من غيرهم من الشعوب : ولكن ميزتهم أنهم يستطيعون إصلاح ما قد يقعون فيه من أغلاط .

ويجب أن نضيف إلى ذلك أن الديمقراطية لا تستطيع أن تستفيد من خبراتها الماضية إلا إذا وصلت إلى درجة معينة من العلم والحضارة . فقد كانت بداية تربية بعض الأمم خبيثة كل الحبث ، وكانت أخلاقها تتجل فى خليط من الشهوات والجهل ، والآراء الخاطئة فى جميع الموضوعات التى لا تستطيع أن تميز فيها أسباب تعاستها ، فتروح ضحية أهواء وأخطاء لا علم لها بها .

قطعت مسافات شاسعة فى أقاليم كان يسكنها من قبل أمة قوية من الهنود الحمر انقرضت الآن ؛ وقضيت فترة من الزمن بين بقايا قبائل مازالت تشهد تضاؤل عددها كل يوم ، وزوال مجدها الغابر ، وسمعت هؤلاء الهنود أنفسهم يتوقعون القضاء المكتوب على

بنى جنسهم . ومع ذلك لا يوجد أوروبى واحد لا يدرك الوسائل التى تؤدى إلى إنقاذ هذه الشعوب البائسة التعسة الحظ من الهلاك ، والتى بدونها يكون هذا الهلاك محتوماً لا مفر منه . ولكن الهنود وحدهم هم الذين لا يدركون هذه الوسائل . إنهم يشعرون بالنكبات التى تنزل بهم سنة بعد أخرى ، ولكنهم مع ذلك سيهلكون عن آخرهم بسبب رفضهم قبول هذا العلاج . فلا مناص من استعمال القوة معهم إذن لإجبارهم على أن يعيشوا .

ينظر الناس مدهوشين إلى تلك الثروات المتواصلة التى تظل تهب الولايات الجنوبية طيلة الربع الأخير من القرن الماضى . إنا لا نزال نأمل أنها ستعود بعد قليل إلى ما يسمى بحالتها الطبيعية ، ولكن من ذا الذى يستطيع أن يؤكد لنا اليوم أن الثروات ليست فى الوقت الحاضر بالحالة الطبيعية عند إسبانيى أمريكا الجنوبية ؟ فالجتماع فى تلك البلاد يجاهد فى أعماق هوة سحيقة لا تكفى جهوده وحدها لإنقاذه منها . فالظاهر أن سكان هذا الجزء الجميل من نصف الكرة الغربى يصرون فى عناد على أن يفتكوا بعضهم ببعض ، ولا شئ يستطيع أن يمنعهم عما عقدوا عليه عزمهم هذا . وإذا ما حدث وسكنوا فترة مؤقتة من الإعياء ، فسرعان ما تؤهلهم هذه الفترة لارتكاب حماقة جديدة أخرى . فعندما أفكر فى شئونهم وما يتعاوروا من بؤس ومن جرائم ، أراى ميالاً إلى الاعتقاد بأن الاستبداد نعمة عليهم ، إن جاز أن تجتمع كلمتا الاستبداد والنعمة معاً فى تفكيرى .

### كيف تسير الديمقراطية الأمريكية شئونها الخارجية ؟

توجيه كل من واشنطن وجفرسون لسياسة الولايات المتحدة - تكاد جميع أوجه القصور المتأصلة فى المؤسسات الديمقراطية تتجلى فى تسير الشئون الخارجية ، أما فوائدها فأقل ظهوراً .

رأينا أن الدستور الفدرالى قد عهد بإدارة مصالح الدولة الخارجية إلى الرئيس ومجلس الشيوخ مما أدى ، إلى حد ما ، إلى فصل سياسة الاتحاد الخارجية العامة عن إشراف الشعب اليومى عليها إشرافاً مباشراً . فليس ثمة سبيل إلى القول بشكل قاطع بأن الديمقراطية هى التى تدير شئون الدولة الخارجية .

وتم رجلان اثنان وجهها سياسة أمريكا الخارجية وجهة خاصة مازالت تتبعها إلى الآن . فأولهما ، جورج واشنطن وثانيهما توماس جفرسون . قال واشنطن فى خطابه الرائع<sup>(١)</sup> الذى ودع به إخوانه المواطنين والذى يصح أن يعد وصية هذا الرجل العظيم لمواطنيه : « إن مبدأنا الكبير فى سلوكنا إزاء الأمم الأجنبية هو أننا مع توسعنا معها فى علاقاتنا التجارية ، يجب أن نقلل ما استطعنا من أى ارتباط سياسى معها . أما من حيث

(١) ألقى واشنطن خطاب الوداع هذا فى ١٧ سبتمبر سنة ١٧٩٦ ، والمشهور أن ألكسندر هاملتن هو الذى حرره ، أو كان له نصيب كبير فى تحريره . وقد اعتزل واشنطن الرئاسة فى مارس سنة ١٧٩٧ ، وتوفى فى نوفمبر سنة ١٧٩٩ .

تعهداتنا السابقة فيجب أن نوفي بها بكل إخلاص وحسن نية ، وعند هذا الحد يجب أن نقف .

« إن لأوروبا عدة مصالح رئيسية لا تمت إلى مصالحنا نحن بشيء ، أو لا تمسنا إلا من بعيد ليس إلا ؛ فهي مضطرة أن تشغل نفسها بمناقشات ومهارات كثيرة لاعلاقة لها بمصالحنا . فليس من الحكمة إذن أن نربط ارتباطات مصطنعة بصروف السياسة الأوروبية وتقلباتها المعتادة ، ونزج بأنفسنا بين حلفائها المتصادقين ولا بين أعدائها المتنازعين .

« إن موقعنا البعيد عن أوروبا ، والمنعزل عنها ، ليقضي أن نسلك مسلكاً آخر ، ويمكن لنا من أن نسلكه . فإن نحن بقينا شعباً واحداً يعيش في ظل حكومة رشيدة قوية ، فلن يتأخر بنا الزمن الذي نستطيع فيه أن نتحدى أى ضرر مادي يمكن أن يصيبنا من متاعب خارجية ، والذي يتيح لنا أن نتخذ موقفاً يجعل الحياد الذي نصمم على أن نأخذ به في أى وقت نشاء أمراً واجب الاحترام بكل دقة ، والذي تحذر فيه الأمم المتحاربة من أن تخاطر باستفزازنا ، لأنها تعلم أنه من المستحيل عليها أن تنقص شيئاً من أراضيها ، وعندما يكون من شأننا أن نختار الحرب أو نؤثر السلام بحسب ما تمليه علينا مصالحنا وتهدينا إليه العدالة .

« فما الذي يدعوننا إلى ترك الفوائد التي يحولها لنا موقعنا الجغرافي الخاص ؟ وما السبب الذي يجعلنا نترك مراكزنا لنقف على أرض أجنبية ؟ ولم نتجه إلى ربط مصائرنا بمصائر أى جزء من أوروبا فنلقى بسلحنا وبرفاهيتنا وسط ما في تلك القارة من مطامع ومنافسات ومصالح وأمزجة أو أهواء ؟

« إن من سياستنا الحقبة أن نبتعد عن عقد محالفات دائمة مع أية دولة من الدول الأجنبية مادامنا حتى اليوم أحراراً في هذا الأمر . هذا ، ويجب ألا يفهم أحد أن في استطاعتى أن أدعو إلى الغدر بالتعهدات القائمة ، فإنى أعتقد أن الحكمة القائلة بأن الأمانة خير سياسة ، تصدق على الشئون العامة كما تصدق على المسائل الخاصة . ولذلك أعود وأكرر بوجوب الوفاء بتلك التعهدات التي التزمنا بها ، وفاء صحيحاً . ولكن لضرورة تدعونا إلى مدها والتوسع بها . فليس ذلك من الحكمة في شيء .

« أما إذا حرصنا دائماً على أن نظل في موقف دفاعى محترم بما نقيمه من المنشآت اللازمة ، فليس ثمة ما يمنعنا من أن نعتمد على المحالفات المؤقتة ، في الأزمات الطارئة غير العادية » .

وفي جزء سابق من هذا الخطاب أورد واشنطن هذه العبارة التي تتميز بالبلاغة والعدالة : « إن الأمة التي تطوى كشحها باستمرار على الكراهية لأخرى أو تصبح مغرمة بها باستمرار ، تصبح أسيرة لكرامتها أو لغرامها ، وإن واحدة من هاتين الصفتين لتكفى لتضليلها عن واجبها وعن مصلحتها » .

لقد كان واشنطن يستهدى دائماً في سلوكه السياسى بهاتين القاعدتين ، فنجح في استبقاء بلاده في حالة سلام وهدوء ، بينما كانت سائر الدول في العالم كله في حرب وصراع - ووضع مبدأ أساسياً قرر فيه أن مصلحة الأمريكيين الحقيقية لا تعدو التزام الحياد تجاه الخلافات الداخلية التي تقوم بين الدول الأوربية .

ومضى جفرسون إلى أبعد من ذلك فأدخل مبدأ آخر في سياسة الاتحاد ، ذلك أنه أوجب على الأمريكيين « ألا يطلبوا أبداً أى امتيازات من الأمم الأجنبية حتى لا يضطروا هم أن يمنحوا غيرهم مثلها » .

فهذان المبدآن واضحان كل الوضوح وعادلان كل العدل ، ويتيسر للشعب فهمهما : وهما يسيطران كل التسيط سياسة الولايات المتحدة الخارجية . ولما كان الاتحاد لا يشترك بقليل أو كثير في مشاكل أوربية ، جاز لنا أن نقول إنه لامصالح خارجية له يناقشها ويدرسها مادام لا يوجد له إلى الآن جيران أقوىاء في القارة الأمريكية . فالبلاد بعيدة ، بطبيعة موقعها ، عن أهواء الدنيا القديمة ، بعدها عنها برغباتها وأمانها ، ولم يطلب منها أحد أن تراعى تلك الأهواء ، ولا أن ترفضها ، على حين أن خلافات الدنيا الجديدة لا تزال كامنة في ضمير المستقبل .

إن الاتحاد الأمريكى خلو من كل التزامات سابقة ، ويستطيع أن يفيد الشيء الكثير من خبرة الشعوب الأوربية القديمة من غير أن يكون مضطراً مثلها أن يستغل خير ما في الماضي ، ويلائم بينه وبين ظروفه الحالية . ولا هو مضطر مثلها إلى قبول ميراث ضخم خلفه لها أسلافها ، وهو ميراث من المجد يشوبه الكوارث والمخالفات والمعاهدات التي تتعارض مع أنواع النفور القومية . فسياسة الولايات المتحدة الخارجية سياسة انتظار إلى حد كبير ، وتتلخص في الامتناع عن العمل ، لافي العمل نفسه .

فمن الصعوبة بمكان إذن أن نتعرف في الوقت الحاضر مدى ما ستبديه الديمقراطية الأمريكية من ذكاء في إدارة شئون السياسة الخارجية . فعلى خصوم الديمقراطية وأصدقائها أن يترثوا جميعاً في هذه النقطة ، وأن يعلقوا أحكامهم فيها . أما من جهتي فأنا لا أتردد في القول بأن الديمقراطية تبدو لى أنها ، في إدراكها شئون السياسة الخارجية بوجه خاص ، أقل من الحكومات الأخرى . فالخبرة والتعليم والعادة تكاد تنجح دائماً في أن تخلق في الديمقراطيات نوعاً ساذجاً من الحكمة العملية ، وذلك النوع من المعرفة بأحداث الحياة الصغار الذى يسمونه بالفطرة السليمة ؛ وقد تكفى هذه الفطرة السليمة لإدارة شئون المجتمع العادية ، أما في أمة اكتملت تربيتها فإن ما للحرية الديمقراطية من مزايا في إدارة شئون البلاد الداخلية ، قد يعوضها عن الشرور الذاتية التي في الحكومة الديمقراطية تعويضاً عظيماً ، ولكن الأمر ليس كذلك دائماً فيما يتعلق بصلاحتها بالأمم الأجنبية .

لا تكاد السياسة الخارجية تتطلب أية صفة من تلك الصفات التي تقتضيها الديمقراطية

خاصة ، ولكنها تتطلب على النقيض من ذلك استخدام جميع تلك الصفات التي تعوز الديمقراطية ، استخداماً كاملاً . فالديمقراطية تعاون على زيادة موارد الدولة الداخلية ، وتوزع الثروة ، ووسائل الراحة ، وتشجع الروح العامة ، وتعمل على زيادة احترام الناس للقوانين في كل طبقات المجتمع . وهذه كلها فوائد ليس لها سوى تأثير غير مباشر على العلاقات التي بين شعب وشعب . ولكن الديمقراطية لا تستطيع أن تنظم تفاصيل مشروع هام إلا بكل مشقة ، ولا أن تثابر على تحقيق نية معينة انتوتها ، على العمل على تنفيذها ، رغم ما قد يعترضها من عقبات كأداء . وهي لا تستطيع أن تعد كل إجراءاتها في سرية تامة ، وتنتظر ما تسفر عنه من نتائج في صبر وأناة . فلكل صفات تتعلق بوجه خاص بالفرد أو بالأرستقراطية ، وهي نفسها الصفات التي تصل بها الأمة إلى مراكز السيطرة والسلطان ، كما يصل بها إليها الأفراد تماماً .

أما إن لاحظنا ، على العكس من ذلك ، ما في الحكومات الأرستقراطية من عيوب طبيعية فيها ، وجدنا عيوباً لا تضر بإدارة شئون الدولة الخارجية نسياً . فالعيب الرئيسى الذى يمكن أن تهم به الأرستقراطية هو أنها تعمل لنفسها لا للشعب . أما في السياسة الخارجية فيندر التفريق بين مصلحة الأرستقراطية وصالح الشعب نفسه .

تجلى الميل الذى يجعل الديمقراطيات تعرف بالاندفاع والتهور أكثر منها بالحكمة والتعقل ، وبأنها تترك المشروع الناضج المدروس إرضاء لشهوة عاجلة ، - هذا الميل تجلى واضحاً في أمريكا عندما شبت الثورة الفرنسية . فقد اتضح لكل من به مسكة من العقل ، وكما يتبين لنا الآن أن مصلحة الأمريكيين تحرم عليهم أن يشتركوا في النزاع الذى كان على وشك إغراق أوروبا في بحر من الدماء ، وإن كان لا يؤدى إلى إلحاق أى ضرر ببلادهم . إلا أن عواطف الشعب الأمريكى أعلنت نفسها في قوة وعنف باتجاهها إلى جانب فرنسا . فلم يكن ثمة شئ غير خلق واشنطن الرصين وما يتمتع به هذا الرجل من حظوة كبيرة لدى الشعب ، يستطيع أن يمنع الأمريكيين من إعلان الحرب على إنجلترا . ومع ذلك فإن الجهود التى بذلها هذا الرجل العظيم الصارم لكبح أهواء مواطنيه التى كانت على الرغم من نبالتها بعيدة عن الكياسة ، كادت أن تحرمه المكافأة الوحيدة التى يطمع فيها ؛ وما هذه المكافأة غير محبة بلاده له ، فلا غرو أن عارضت الأغلبية سياسته ، ولكن الأمة كلها عادت فيما بعد واستحسنها ووافقت عليها .

إذا لم يكن الدستور والحظوة لدى الجماهير قد عهدا بإدارة شئون البلاد الخارجية إلى جورج واشنطن ، فليس من شك في أن الأمة الأمريكية كانت تختار في ذلك الوقت هذه الإجراءات نفسها التى تتكرر لها الآن .

إن معظم الأمم - من الرومان إلى الإنجليز - التى أثرت في مصائر العالم أعمق تأثير - بما فكرت فيه من المشروعات الجسام التى رأتها ثم أخرجتها إلى حيز الوجود هذه الأمم



كانت تحكمها مؤسسات أرستقراطية ، ولا عجب في ذلك أن عرفنا أن لاشيء في العالم يعدل الأرستقراطية في المحافظة على الاستمساك بوجهة نظرها باستمرار . فقد يضل الجهل الشعب أو تضلل في جملته الشهوات ؛ وقد يتحيز الملك إلى رأيه أو يدفع إلى التردد في مقاصده . هذا ، ولا يخفى أن الملك زائل ولكن الهيئة الأرستقراطية كثيرة العدد ، فلا يخشى عليها من أن تضللها الدسائس والفتن ؛ وعددها الكبير هذا ليس مع ذلك من الضخامة بحيث يجعلها تنساق مع نشوة الأهواء والنزوات البعيدة عن الروية والتفكير ؛ فالأرستقراطية هيئة مستترة ثابتة لا تموت أبداً<sup>(١)</sup> .

---

(١) هذا ما يراه المؤلف . فهو أرستقراطي الأصل والنشأة ولم يستطع أن ينسى أرستقراطيته هذه على الرغم من تحرره ومن إيمانه بأن الديمقراطية إنما جاءت لتستقر في هذا العالم وتوجه شئونه كلها .